



PROVISIONAL
A/38/PV.26
13 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٣٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنما)
ش : السيد كونا (ليريا)
نائب الرئيس ()

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات :

السيد باز بارنيكا (هندوراس)
السيد استيه (هايتي)
السيد الدالي (اليمن الديمقراطية)
السيد تانيس (سان فنسنت وغرينادين)
السيد كابرال دا مادادا (غينيا - بيساو)
السيد سالي (جمهورية افريقيا الوسطى)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بازبارنيكا (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أعرب لكم ، بالنيابة عن شعب وحكومة هند وراس ، عن تهنيننا على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان هذا الانتخاب يعد تقديراً لصفاتكم الشخصية ، ولبلدكم بينما الذي خاض في هذا القرن كفاحاً مثابراً ناجحاً من أجل الاستقلال الحقيقي والسيادة المشروعة ، والذي يعطي الآن تأييد الضمير العالمي الذي يعبر في هذا المحفل العالمي عن رغبة الدول في أن تعمل من أجل السلم والأمن في العالم كله .

أود أن أعرب عن تقدير حكومة هند وراس للعمل البارح الحكيم الفعال الذي قام به الأمين العام خافيير بيريز دي كوبيار في أداء مهامه الدقيقة . نود أيضاً أن نعرب عن اغتباطنا لاستقلال سان كريستوفر ونيفيس لقبولها في عضوية هذه المنظمة العالمية . انني أهنيء سان كريستوفر ونيفيس بكل حرارة ، بالنيابة عن الحكومة التي أمثلها .

ان المناقشة العامة في هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة تقترب من نهايتها . وان قائمة الموضوعات التي سوف تناقش تعد دليلاً وانحاً على تعقد العلاقات الدولية في الوقت الحالي ، انها علاقات تقوم في عالم يتسم بالتناقض البين بين حقيقة التكافل الشديد وحقيقة المواجهة بمختلف أنواعها .

ومما لاشك فيه ان الانسانية تكتب اليوم أحد الفصول الحاسمة في تاريخها . وهذا حقيقي فيما يتعلق بتشكيل ام جديدة في أعقاب عملية تصفية الاستعمار . ويصدق على الجهود الرامية الى خلق نظام اقتصادي دولي عادل ، وايقاف سباق التسليح ، والاهتمام المتجدد بالنهوض بحقوق الانسان والدفاع عنها ، وعلى النزاعات ذات الطابع المحلي ، وعلى مصادر الطاقة وأوجه التقدم التكنولوجي . فكل هذه عوامل - من بين عوامل اخرى - تظهر كثافة التغييرات التي نمر بها ، والتي ترسي أسس عالم الغد .

ان الحكومات والشعوب والمنظمات الدولية تجابه بمطالب لا تلبى ويتعصب لا محل له وبسرعة في خطى أحداث لا يمكن السيطرة عليها . وعندما يحدث ذلك ، فاننا نفقد قدرتنا البناءة على التأثير في اتجاه التغيير وتصبح الغلبة للنزاعات لا للاتفاق . وبالتالي ، يجب ان نبذل أفضل جهودنا ، حتى يمكن لنا جميعا - حكومات ومنظمات دولية - أن نسهم برؤية تاريخية واضحة ، في خلق مستقبل مبشر بالخير ، قائم على أسس قيم السلم والحرية والعدالة .

ان هذا المسعى يكاد يبدو مستحيل التنفيذ في يومنا هذا في ضوء الصورة الملبدة بغيوم نزاعات لا تحصى وانقسامات رهيبه تمس مناطق معينة ولكنها يمكن في بعض الحالات أن تشعل حروبا واسعة ذات عواقب مؤلمة للغاية . وفي تلك المناطق المصابة بمأساة الحروب الدموية حيث تخلى العقل عن دوره فاخلى السبيل للقوة ، من الملح ان نقوم ، بروح المصالحة والارادة السياسية الحقيقية ، بمهمة صعبة ، ولكنها هامة للغاية ، هي مهمة بناء السلام ، وتدعيم الحرية ، وأن نبذل جهودا عملية تهدف تحقيق التنمية الاقتصادية واحداث التغيير الاجتماعي .

اننا نتأمل "عالمنا مقسما من جميع الوجوه" - وانا استخدم كلمات مؤثرة لشاعر هندوراسي عظيم : انه عالم مقسم الى شرق وغرب ، شمال وجنوب ، والى شرقا

وفقر ، والى دول قوية واخرى ضعيفة ، ودول مصنعة واخرى ذات اقتصادات بدائية ، وامم متمردة واخرى طيعة فهو عالم يدور فيه الصراع بين الحرية والطغيان ، بين المدفع والفكرة ، بين العدالة والاجحاف ، بين الشمولية والكرامة الانسانية التي تضيئ النبل على الانسان .

وكأنما علينا ان نجمع اجزاء صورة متقطعة لعالم تفرقه الخلافات وأوجه عدم التفاهم ، قطعة قطعة ، فننشئ فيه مناطق سلم ونعطي معنى لوجود مختلف الشعوب ، مبعدين اياها عن ذلك الاستقطاب الذي يقضي على مواطن التفاهم المشترك ويفرق بينها .

ان تلك الرؤية التاريخية الواضحة لعالم جديد متجدد تنعكس في تفكير رئيس هندوراس ، روبرتو سوازو كوردوفا ، الذي قال ، عندما تولى الرئاسة ، مشيراً الى امريكا الوسطى ، انها ينبغي ان تكون منطقة تعايش سلمي يتسنى فيها لشعوبها وقادتها اقامة التفاهم والابقاء عليه عن طريق حوار مستنير في منطقة سلم لا تعكر صفوها طبول المجابهة الاستقطابية .

انني أثير قضية الاختلافات في وجهات النظر في هذا المحفل لاننا سمعنا هنا اصواتا كان اهتمامها ، لزمان طويل ، ان تحول هذه الجمعية العامة الى محفل للمهارات ، وللاذلال بتأكيدات كاذبة مع سبق الاصرار للاستمرار في بلبله الرأي العام العالمي . وهكذا ، نرى ازدياد متواصلاً للحقيقة ، مع نية متعمدة في تحويل انتباه العالم عن المشاكل الداخلية لبعض البلدان التي هي مشاكل ناجمة عن السياسات المناهضة للديمقراطية التي تتبعها حكوماتها ، في تناقض مع حق شعوبها في تقرير المصير بمعنى الكلمة من خلال التعبير الحر عن سيادة الشعب .

ومع ذلك ، فقد مثلت امام الجمعية ، اساساً ، لأؤكد من جديد ، بالنيابة عن حكومتي ، رسالة قاطعة لصالح الديمقراطية الديناميكية القائمة على التعدد

والمشاركة ، ولصالح السلام . ومن اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ،
 ولصالح اجراء حوار مستمر وبناء بين البلدان الخمسة في منطقة امريكا الوسطى .
 ان امريكا الوسطى تعاني عذاب المواجهة ، حيث تشن معارك مريرة متناغرة
 فهناك النضال ضد الاستبداد ، والنضال في سبيل العدل وضد الاستغلال ،
 وفي سبيل الاستقلال الذاتي وضد الخضوع . ان مصالح غريبة عن تاريخنا وعن
 خصائصنا تتدخل ساعية ببرود الى السيطرة ، ومحاولة فرض انظمة مناهضة للمروح الانسانية
 التي تغذيها الوجهة الديمقراطية لشعوب امريكا الوسطى . اننا ندرك تماما العقبان
 التي تعترض مسيرتنا والاطار التي تهدد المثل العليا التي نتمسك بها . كما اننا
 متأكدون ايضا من اننا لن نتردد في الدفاع عنها . ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا
 انه ، بالنسبة لجميع شعوب امريكا الوسطى دون استثناء ، لن يتم الوفاء بأيي
 مطالب وطنية او دولية اذا قوبلت مزايا السلم بالتجاهل والتدمير ، السلم القائم
 على فكرة انه ما من شعب من شعوبنا سيقبل ان يكون شعبا من العبيد ، السلم المبني
 على عقيدة انه لا ينبغي لاي من بلداننا ان يحاول السيطرة على الغير ، السلم
 القائم على الاعتراف بأن مصالح كل دولة على حدة وجميع الدول معا ، يمكن ان تخدم
 بكيفية أفضل في نطاق نظام التعاون الاقليمي .

وبهذا الهدف - هدف ان تبقى امريكا الوسطى منطقة سلم - اقترحت
 حكومة هند وراس خطة سلم ذات طابع اقليمي تشمل عنصرين أساسيين . الاول ، هو
 ان المشاكل التي تعاني منها امريكا الوسطى ترجع الى الاصول السياسية والاقتصادية
 والاجتماعية اللازمة ، والى العوامل العسكرية والامنية المسؤولة عن الوضع السيء الحالي
 ان الامر يتطلب اذن حلا شاملا . والعنصر الثاني هو ان مشاكل امريكا الوسطى
 متشابكة على الاصعدة الوطنية والثنائية ، والمتعددة البلدان . لذلك ، فان حلها
 يتطلب اتباع نهج اقليمي .

وبناءً على ذلك ، عبرت هند وراس عن ارادتها الثابتة في الوصول إلى التزامات متعددة الاطراف تؤدي الى نزع سلاح عام في المنطقة ، وإلى إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، وسحب المستشارين العسكريين وغيرهم ، من المستشارين الأجانب الذين ينزعون إلى تشويه هوية كل أمة . وحتى يتم ذلك بصورة فعالة ودائمة ، اقترحت حكومتي أيضا ان يتفق على انشاء جهاز للرقابة والاشراف الدولي للتحقق من الامتثال للاتفاقات التي يتم التوصل اليها بأمانة واخلاص .

ولكي تحظى تلك الالتزامات بثقة الجانبين في جو من الاستقرار الديمقراطي نطمح اليه ، وينبغي في نفس الوقت أن تدعم بحوار من أجل تنمية عملية المصالحة سعياً إلى مؤسسات تعددية وديمقراطية في تلك البلدان التي تعاني من انقسامات وعداوات دموية . ان تاريخ مجتمعات أمريكا الوسطى يشير كذلك إلى حاجتنا لتنمية اقتصاد ياتنا لخدمة الشعوب بمساعدة التعاون الدولي بمنأى عن أي أنانية انتهازية وعلى أساس تضامناً التكافل . ان تنمية مجتمعات أمريكا الوسطى الجماعية التي تقوم على المشاركة هي شرط اساسي للسلم الاقليمي .

هذه هي اسس موقفنا الدولي بالنسبة للحالة في أمريكا الوسطى . ولكن يجب أن نشرح كذلك العقبات التي تحول دون بلوغنا الأهداف العالفة الذكر ، وينبغي أن نكشف المحاولات الرامية إلى حجب نوايانا الحسنة . ان تطلعات شعوب أمريكا الوسطى ، وبصفة خاصة شعب وحكومة هند وراس ، هي تدعيم السلم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق القاعدة الأساسية بان الانسان هو الهدف الاسمي للمجتمع وللدولة ، وان كرامة الانسان مصونة غير قابلة للانتهاك . وتشكل هذه الأهداف تراثنا المدني في إطار الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ وهذا هو ما نسعى إلى تحقيقه بالتعاون مع جيراننا الذين يشاطروننا قيمنا وطموحاتنا .

ومع ذلك ، فان التقدمية الراديكالية لحكومة نيكاراغوا تعرقل بلوغ هذه الأهداف ، الأمر الذي له اثار واضحة في المحيط الدولي ويعرقل الحفاظ على السلم والأمن في أمريكا الوسطى . ان نظام فاشستي في ذلك البلد يحول دون تحقيق الخطة الثورية الأصلية وشير المقاومة والتمرد من جانب مواطنين في نيكاراغوا يقاتلون اخوتهم من مواطني نيكاراغوا على أرضها . ان المجابهة الايديولوجية والسلمية الجارية هناك تضر ، بسبب تأثيرها على الامم المجاورة ، بالعلاقات الاقليمية وتحمل مخاطر عواقب وخيمة اذا لم تصوب في الوقت المناسب عن طريق اجراء الحوار الذي يمكن أن يؤدي إلى النظام الديمقراطي الذي كافح شعب نيكاراغوا وحمل السلاح من أجله . ان هذا ما تنشده أمريكا الوسطى في مواجهة ثورة الوجود المحطمة .

ان القمع والطغيان من جانب نظام شمولي ، توسعي ، عدواني ، قد أديا الى اضعاف الطابع العسكري على مجتمع نيكاراغوا ، وكان لذلك نتيجتان ضارتان بالتحايش السلمي في ذلك الحزام الاستراتيجي من القارة الأمريكية . وأولهما الاخلال بالتوازن العسكري في المنطقة . وثانيهما انتهاك ظروف الأمن باللجوء الى تحالفات خارج الاقليم وخارج القارة ، الأمر الذي يضع الأمانة في اطار المواجهة العالمية ، ويؤدي الى زيادة تفاقم وتعقيد الحالة المأساوية في أمريكا الوسطى . هناك احتلال اجنبي مشين في ذلك البلد مما يجعله بتواطؤ القادة هناك ، جيبا من خارج القارة يشوه الهوية الوطنية لشعب نيكاراغوا .

وازاء هذا الوضع ، خاطب الرئيس سوارو كورد وبا رئيس هند وراس رؤساء دول وحكومات البلدان الصديقة ، في اول ايلول / سبتمبر هذا العام ، مؤكدا من جديد تمسكه بالسلام ، مستندا الى المقترحات المحددة التي قدمها في محادثاته مع مجموعة كونتادورا وعلى أساس الحد من النفقات العسكرية والقوات . ان قال :

" أستطيع أن أؤكد لكم ان حكومتي ستظل ملتزمة بالسعي الى تحقيق حل سلمي للحالة الاقليمية الحرجة . ورغم مناخ التوتر الدولي في أمريكا الوسطى فقد أبقينا ميزانيتنا العسكرية للعامين الماضيين دون أي زيادة ، وسوف نبقى على نفس المستوى خلال العام المقبل . فضلا عن ذلك ، فقد قررت حكومتي الا تزيد حجم قواتها العسكرية ، مادامت ليست لنا ادعاءات هيمنة في أمريكا الوسطى وأقصى رغبتنا هي ان نعيش في ظل السلم والحرية . "

وتمشيا مع كلمات رئيس هند وراس ، اقتصر التدابير التي اضطرت حكومتي الى اتخاذها على ما هو ضروري للدفاع عن بلادنا ، وتعتبر تلك التدابير عن حق كل دولة ذات سيادة في الدفاع عن نفسها عندما يتهددها الخطر .

وفي مجال الدبلوماسية ، تواصل بلادى العمل بلا كلل وبلا تردد على تحقيق حل سلمي عالمي واقليمي عن طريق المناقشات المتزامنة للمشاكل المختلفة التي تواجهه

أمريكا الوسطى . ولقد كان ارساء أسس السلم في المنطقة ولا يزال مهتنا الرئيسية في مجال عمل مجموعة كونتاد ورا .

وفي مذكرة بتاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر الى رؤساء بلدان مجموعة كونتاد ورا ، ذكر رئيس هند وراس ، في اقرار لوثيقة الاهداف التي اتفق عليها وزراء الشؤون الخارجية ، والتي تعرض النقاط الواردة في اقتراح السلام المقدم من هند وراس في ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٢ ، ان تلك الوثيقة يمكن ان تعاون على النهوض بحل عالمي واقليمي من خلال الفئوسات الدبلوماسية ، مادامت الصلاحيات التي تتضمنها تقوم على ارادة سياسية ثابتة . وأضاف : " وفي هذا السياق ، فان حكومتي تكرر أطها الخالص في التوصل الى اتفاق مسؤول يكون لصالح السلم ، والديمقراطية ، والأمن ، والتعاون من أجل التنمية في أمريكا الوسطى ، على أن تكون نقطة البداية هي الاهداف التي تضمنتها الوثيقة التي اعتمدت في بنما في ١٩ أيلول / سبتمبر الماضي . "

وعلى النقيض من موقف هند وراس ، اتخذت نيكاراغوا موقفا لا يعد بناء على الاطلاق ، لأنها تصر على تأخير مناقشة المسائل ذات الأهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل أمريكا الوسطى حتى تلبى أولا الشروط التي لا تخدم الا مصلحتها .

وبهذا العمل لا تشوه حكومة نيكاراغوا فقط الاحتياجات الاقليمية للتوصل الى حل شامل ، بل تحبط ايضا بطريقة سافرة الآمال التي علق على عمل مجموعة كونتادورا . ولا يمكن التكهن بعواقب هذا الاتجاه . ان حكومة نيكاراغوا طلبت طرح هذا الموضوع على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة وهذا من شأنه ان يعرقل العمل الذي يسعى الى تحقيق السلام الذي اتفقت عليه دول امريكا اللاتينية واحالته الى مجموعة الكونتادورا وان يضع بحث مشاكل المنطقة خارج الاطار القارى وداخل معترك المواجهة بين الشرق والغرب ، الأمر الذي لا يخفى الرغبة فى الاستقطاب واعطاء الطابع العالمى لازمة تنتاب امريكا الوسطى .

ان مثل هذه الافعال يجب ان تثير التأمل العالمى ، ولا يسعنا ان نتجاهل سلوك الذين يعلنون فى امريكا الوسطى انهم سوف يوسعون الكفاح المسلح ليشمل النطاق الاقليمى والذين يحاولون اضافة الطابع الدولى على نزاع محلي ودفعه الى اطار المواجهة بين قوى السيطرة ، والذين ينتهكون السلامة الاقليمية للدول ويخفون حقيقة الأزمة الداخلية العميقة التي تسببوا فيها بأنفسهم ، والذين يرفضون الاشتراك فى برنامج شامل لنزع السلاح ولا يسمحون لرعاياهم بالتعبير الحر عن ارادتهم وتطلعاتهم ومثلهم ، والذين يقفون فى هذا المحفل القائم على التفاهم العالمى ويطلقون العنان للغة العنف التي يمارسونها على أرضهم وذلك انتهاكا لجميع الالتزامات التي قطعوها على انفسهم باعتبارها أسس العملية الثورية التي خانوها ، والذين يعملون على تقويض الديمقراطية والمؤسسات المتعددة الاتجاهات الناشئة فى البلدان المجاورة والقائمة على اساس سيادة الشعب . ان الذين يمارسون هذا السلوك الذى يعد خطرا واستفزازا ، يجب ان يعلموا انه سلوك يتحدى المثل السامية لمن يحاول ان يجد السلام الدائم لامريكا الوسطى والنوايا الكريمة التي يستلهمها عمل مجموعة الكونتادورا .

وبالتالى ، نرى امثلة على التدخلات السافرة فى السلفادور ومحاولات

الاخلال باستقرار هندوراس وكوستاريكا ، وزيادة مقلقة في القوات العسكرية لنظام نيكاراغوا ، وبيانات زعماء هذا النظام اذ يقولون : " ان جيشنا على استعداد ليخترق حدود هندوراس وكوستاريكا " ، " ان درعنا هو السلفادور " ، " سوف نمد حربنا نحو غواتيمالا وبما " ، " سوف نؤيد حركة الثوار في هندوراس " . فضلا عن ذلك فان رئيس الدبلوماسية النيكاراغوية أعلن امام صحفيين من بنما انه لوتعثر ايجاد التسوية السلمية ، فان يبقى امام حكومته الا ان تعلن الحرب على هندوراس . وقد قيل ذلك يوم ٩ ايلول / سبتمبر هذا العام اثناء استمرار مد اولايات الحكومات التسع التي اعتمدت وثيقة الاهداف ، وهي وثيقة تعد اساسا مشجعا للمفاوضات في المستقبل من أجل التوصل الى سلام دائم وعادل . ويشكل ذلك كله انتهاكا صارخا لبدء كرسه المجتمع الدولي كجزء من النظام القانوني والسياسي للأمم المتحدة ، وهو ضرورة امتناع كل الدول عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

ان امريكا الوسطى لا تحتاج الى الكلمات أو الافعال التي من شأنها أن تؤدي الى تفاقم النزاع بين الاشقاء . واليوم ، ان امريكا الوسطى تحتاج الى السلام اكثر من أي وقت مضى ، السلام الذي يخمد نيران الحرب ، وتحتاج الى الحوار ليحل محل الخلاف ، ويجب ان تسود المفاوضات على المواجهات .

ويكفي ما عانيناه من اراقعة للدماء ، وما شاهدناه من اضطهاد وعداوة لقد هلك ١٠٠ شخص في امريكا الوسطى خلال الخمس سنوات الماضية ، وهناك مأساة ٥٠٠ نازح بسبب النزاعات المحلية ، وشقاء ٦٠٠٠ من اللاجئين . كل ذلك يتطلب ان نعمل بسرعة على وضع حد لتلك المأساة .

ورغم تهديد حكومة نيكاراغوا للمسلم والامن الاقليمي ، ورغم محاولتها تصعيد النزاع ، فان هندوراس تعلن رسميا انها على استعداد لتلتزم باتفاقية عامة للمسلم ، اتفاقية من أجل الديمقراطية والامن والتعاون بين دول امريكا الوسطى .

ان السياسة الخارجية التي وضعناها الان من زاوية امريكا الوسطى لا يمكنها ان تتجاهل النزاعات المؤلمة التي تنتقص من روح التعاون في مناطق أخرى . وفي هذا الصدد ، فاننا ندين الاحتلال غير المشروع لاراضي افغانستان وكمبوتشيا من جانب قوات اجنبية . وكذلك الغزو الاخير لتشاد من جانب الارهابيين .

وبنفس القوة تشجب حكومتى سياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ومن المؤسف ان حكومة تلك الدولة برفضها استقلال ناميبيا ، تواصل انتهاك حقوق هذا الشعب في اختيار مصيره .

وبالنسبة الى الشرق الأوسط ، فان تمزيق لبنان دون رحمة ، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دوائه المستقلة ، وحاجة اسرائيل لحدود آمنة ، كلها امور تتطلب التفاني المستمر في السعي الى تحقيق تفهم سلمي يسمح باحلال جو من الانسجام والتعايش السلمي . ان حكومة هندوراس تأمل ان يسود الحذر والسلوك الحكيم كي يتم التوصل الى الحل المنشود .

لقد اعربت بلادى عن رغبتها في التوصل الى حل تفاوضي عادل للنزاع في جنوب المحيط الاطلسي ، ونكرر تأييدنا لمطالب الارجنتين ببسط سيادتها على جزر مالفيناس . ونحن نؤمن انه لبلوغ هذا الهدف ، يجب ان تسود النوايا الحسنة العلاقات الدولية .

وتود حكومة هند وراس بصفة خاصة أن تسجل في الجمعية العامة سخطها وادانتها القاطعة للموت الرهيب الذي لقيه ٢٦٩ من الأشخاص الأبرياء نتيجة الهجوم على طائرة كورية للركاب . ان هذا العمل الاجرامي الذي قام به الاتحاد السوفياتي ، والذي لا مثيل له في تاريخ الطيران المدني ، قد قوبل بالرفض العالمي الواسع ، وهو يبين المسدي الذي تستهتر فيه الأنظمة الشمولية بالمعايير الأساسية المتحضرة للتعایش وتحتقرها . ولقد أضيف الى هذا هجمة الارهابيين بالآس ، التي أودت بأرواح العديد من زعماء كوريا الجنوبية وهي فعله يجب أن تدبنها الشعوب المتحضرة في أرجاء العالم . لقد أشرت الى مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحق تقرير المصير للشعوب لأن حكومة هند وراس تعتبر أنه لا يجب مطلقا تجاهل هذه المبادئ؛ وان على المجتمع الدولي أن يسجل ويستنكر انتهاكات حقوق الانسان التي تجرى بانتظام في بلدان من مختلف القارات .

وفي هذا الصدد يسرني أن أكرر أن حكومة هند وراس تحترم مبدأ الدفاع عن الحقوق التي تمثل جزءا من الكرامة الانسانية والنهوض بهذه الحقوق . والدليل الواضح على هذا السلوك يكمن في جهودنا لتحسين النظام القانوني الذي يحمي هذه الحقوق ، وكذلك في التشكيل الحديث من جانب مجلس الجمهورية للجنة برلمانية من أحزاب متعددة . وعهد الى هذه اللجنة بتأمين التنفيذ الفعال للضمانات الدستورية .

وفي حين أن من الحقيقي أن الوضع الدولي يبدو قاتما ، فان وجود هذه المنظمة وعملها الفعال سيواصلان تقديم الأمل والتشجيع للانسانية جمعاء . ان مستقبل عالنا بين أيدينا ، ونحن جميعنا نشاطر في المسؤولية الفردية والجماعية عن ضمان حياة السلم للأجيال القادمة ، حياة مبنية على العدالة ، حياة تتغذى بهواء الحرية النقي . وبهذا الاقتناع فاننا نعتقد أنه من واجب كل الدول ان توفق بين سلوكها الدولي والدولي والالتزامات التي وضعت للانسانية جمعاء في " الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ " ، الذي قام على أنقاض الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين .

" يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء " .

(القرار ٢١٧ (د - ٣) الف ، المادة ١)

السيد استيه (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني بالغ

السعادة أن أتقدم اليكم باسم وفد هايتي بتهنئتي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرتكم الواسعة في مجال العلاقات الدولية وترؤسكم لدبلوماسية جمهورية بنما ، والموضوعية وبعد النظر اللذين تتسم بهما بياناتكم عادة تعدكم لتولي هذه المهمة الدقيقة التي يتوقف عليها نجاح اعمالنا . ويسعدنا أيضا أن نرى هذا التكريم لممثل دولة تربط جمهورية هايتي بها علاقات ممتازة منذ زمن طويل . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسفير ايمرى هولاي من هنغاريا على الاقتران والمهارة اللذين أبداهما في ادارة مناقشات الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأرجو ان يسمح لي كذلك أن أشيد بالتفاني الدؤوب الذي كرس به الأمين العام للأمم المتحدة نفسه لخدمة قضية منظمنا ، وذلك لتعزيز دورها في الحفاظ على السلم في اى مكان يتعرض فيه للتهديد .

ويفتنم وفد هايتي هذه الفرصة ليعرب عن بالغ سروره وترحيبه بأن ينضم الى صفوف أعضاء الأمم المتحدة بلد شقيق من منطقة الكاريبي ، هو سان كريستوفر ونيفيس . وما لا شك فيه انه سيقدم اسهاما قيما ونشطا في اعمال منظمنا .

ويجب ان اشير الى الحادث المؤسف الذي وقع بالأس . ان حكومة وشعب هايتي يعربان للحكومة الكورية عن تعازيهاما الخالصة ويقدمان التعزية لأسر الضحايا في هذه الكارثة .

في العام الماضي شاطرنا مع الجمعية العامة قلق حكومة هايتي العميق ازاء التدهور العلق في الوضع العالمي ، وطالبنا المجتمع الدولي باصرار بأن يعمل على التعزيز المنتظم لأسس الحوار والتشاور للتصدى باطراد لشبح الفقر والعنف في العالم .

ولكننا اليوم ، يجب أن نقر بما نحسه من خيبة أمل ازاء النتيجة السلبية للتطوُّر الأخير في الوضع العالمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي . ان من الحقيقي أن التقدم الذي لا يمكن انكاره قد سجل أحيانا في بعض المجالات . ولكن ما قيمته ازاء انتشار مواطن الأزمات والتفاقم المستمر في البؤس الذي لا حد له والذي تعانیه شعوب العالم الثالث . ان التوتر بين الدول مازال مستمرا في الزيادة ، والدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة تجد نفسها في ظل الاحتلال الأجنبي بينما نجد أن شعوبا بأكملها مازالت تخضع للسيطرة الاستعمارية والفصل العنصري وصور أخرى للقهر . وكما لو كان هذا ليس كافيا فاننا نشاهد دولة عظمى تقترب عملا لا يمكن وصفه ضد مدنيين عزل ، منتهكة بذلك أبسط قواعد حقوق الانسان .

وانا كانت بعض الدول الغنية قد شهدت بعض العلامات الضعيفة للانتعاش الاقتصادي ، فان الدول النامية تواجه أزمة اقتصادية مفاجئة ، ذات آثار اجتماعية لا يمكن حصرها ، ويتوقف حلها أساسا على جهد لم يسبق له مثيل من التضامن الدولي . ان هذه الصورة لا تبعث على التفاؤل . ولهذا ، أصبح من الحيوى أكثر من ذي قبل أن يتمسك كل عضو في الأسرة الدولية ، ممن يؤمنون بحتمية مصيرنا المشترك ، بالاحترام العارم لمبادئ ميثاقنا حتى نحقق معا أهدافنا ، أهداف السلم والاخاء والعدالة التي تتفق في نهاية الأمر مع التطلعات الدائمة للضمير العالمي .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يود وفد هايتي أن يؤكد من جديد موقفه المبدئي بشأن الموضوعات الواردة في جدول أعمالنا والمعركة لمنفوساحة الدولية . واسمحوا لي ، في هذا السياق ، أن أتكلم في البداية عن أمريكا الوسطى ، حيث شهدت دائرة العنف هذا العام تطورا مثيرا .

ان هذا الوضع المثير لبالح القلق والمتسم باللجوء الى القوة غالبا ، وبوقوع أحداث الحدود العديدة ، يحمل في طياته بذور أزمة دائمة يمكن لآثارها الدمرة أن تتجاوز المنطقة المعنية حاليا .

يجب ان نوضح قبل كل شيء ان هذه الازمة تنبع من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية العديدة والخطيرة التي تعصف بالمنطقة ومن ثم لا بد من ان ننزل السوي مرتبة النزاع بين الشرق والغرب ما هو في الحقيقة مجموعة من المشاكل الاساسية التي لا يمكن ايجاد حل لها الا بواسطة شعوب المنطقة ذاتها ، فهي التي يحق لها وحدها ان تحدد شكل مجتمعا وان تختار نموذج التنمية فيه .

وبهذه الروح فان حكومة جمهورية هايتي ، ولا سيما للمبادئ التي تستوحىها في سياساتها الخارجية ، تؤيد تأييدا مطلقا المساعي البناءة التي تقوم بها مجموعة الكونتا دورا التي تهدف بها الى ان تعيد من خلال الحوار والمفاوضات السلم اللازم لاحتراز اي تقدم اقتصادي واجتماعي . كما انها تقدر كل موقف حازم يهدف الى الابقاء على توازن القوى ، وصيانة الامن في المنطقة .

تناشد جمهورية هايتي دول خط المواجهة ان تتوخى الحكمة بان ترفض كل توسع عميق للنزاعات ، وتعلن استعدادها لتأييد كل مبادرة يمكن ان تؤدي الى خفض متوازن للأسلحة في المنطقة يتم عن طريق الرقابة الفعالة .

وفي جنوب الاطلسي فان الوضع السائد في جزر مالديفينا يمثل ، كما كررنا في مناسبات عدة ، آثارا لاستعمار بائد . ان نزيف الدم الذي حدث العام الماضي في الجانبين ، والاقامة المخططة لقاعدة جوية بتواطؤ بعض شركات جنوب افريقيا ، وهي قاعدة لا تبررها احتياجات الدفاع عن الارخبيل ، هما سببان ملحان وعاجلان يتطلبان اعادة الحوار على الفور . لهذا فان حكومة جمهورية هايتي وهي ترفض كل أمر واقع يقوم على القوة ، وتعرب عن تضامنها الثابت مع تطلعات الامة الارجنطينية المشروعة تحت الامم المتحدة ان تسعى بحزم لايجاد حل دائم على أساس المفاوضات .

ان الشرق الاوسط يعاني منذ اكثر من ثلاثة عقود من حرب تزيد المآسي في هذه المنطقة من العالم يوما بعد يوم . ان تصاعد العنف في لبنان انما يثبت ان حل

هذه الازمة الاقليمية يكمن اكثر من اى وقت مضى في اعادة السلم الشامل على اساس مبادئ القانون والاخلاقيات والعدالة ، ووفقا لروح قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) .

تؤمن حكومة هايتي بان السعي الى السلم يستلزم بالضرورة اعتراف جميع الجيران بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها واحترام هذا الحق وهي تعتبر في نفس الوقت انه لا يمكن ان يجادل احد في حق شعب فلسطين في تقرير المصير الحقيقي في اطار مبادئ وقانوني وادارى وفقا لتطلعاته المشروعة . ان رفض او انكار هذه المعايير الاساسية لاي حل سلمي انما يؤدي الى ادامة الحقد في منطقة عانت كثيرا دوما جدوى .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، فان حكومة هايتي تود ان تذكر بأن حل هذه المشكلة يستلزم بالضرورة احترام وحدة جمهورية قبرص ، وانسحاب كل قوات الاحتلال الاجنبية . اننا نرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام في اطار مهمة المساعي الحميدة . ونأمل ان تكفل هذه المهمة بالنجاح .

تتابع جمهورية هايتي باهتمام وقلق التطورات التي تحدث في القارة الافريقية والتي تبشر بآثار وخيمة ، والتي كثيرا ما تشارك فيها الدول الاجنبية . ومن هنا فهي تضر باستقرار المنطقة وتؤخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية . اننا نأسف بصفة خاصة للنزاعات الداخلية التي تقسم تشاد حاليا . ان حكومة هايتي مازالت تأمل في ان تتمكن هذه الامة الغيورة على استقلالها من ان تعيد وحدتها عن طريق الحوار ، وان تحظى في النهاية بممارسة سيادتها الفعلية على اقليمها بأكمله .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان جمهورية هايتي مازالت تعتقد بأن هناك امكانية لايجاد حل سلمي على اساس مبدأ حق تقرير المصير وذلك وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الافريقية . وهي مازالت

على ثقة في هذا الصدد بأن اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والمكلفة بالاعداد للاستفتاء* سوف تؤدي مهمتها بفعالية بمعاونة الاطراف المعنية بحيث يمكن للشعب الصحراوي بعد ذلك ان يقرر مصيره في ظل الحرية الكاملة وفقا لتطلعاته المشروعة .

وفي آسيا ، ما زالت هناك بئر توتر تخلقها وتبقي عليها التطلعات التوسعية لبعض الدول التي تريد ان تفرض ارادتها على الآخرين ، عن طريق وجودها العسكري غير المشروع ، منتهكة بذلك ميثاق الامم المتحدة . ولا يمكننا الا ان نشير في هذا الصدد الى المأساة التي تدور في افغانستان وبنمبوديا المحتلتين . كما لا يمكن ان نغفل الاشارة الى فظائع القمع والحرب التي تتم يوميا . ان جمهورية هاييتي ، اذ تحيي بحرارة النضال البطولي لشعبي الخمير والافغان ، تأمل ان تضاعف الامم المتحدة من جهودها لكي تعيد السلم في اطار تسوية تفضي بطبيعة الحال الى انسحاب النهائي لكل قوات الاحتلال ، والاعتراف بحق هذين الشعبين وحدهما في تقرير شكل حكومتيهما .

وبالاضافة الى ذلك ، فان حكومة هاييتي تلاحظ بارتياح المبادرات المشجعة التي يقوم بها رئيس دولة كوريا الجنوبية والتي ترمي الى اعادة الحوار من اجل اعادة توحيد الامة الكورية ، ومن المأمول ان تؤيد الامم المتحدة هذه المساعي السلمية التي تتفق مع اهداف ومبادئ* منظماتنا .

تدرس منظماتنا منذ ١٩٤٦ مسألة الفصل العنصرى المشيرة للقلق والالاسم ، وقد ادانت الجمعية العامة الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد البشرية . ورغم الاستنكار العالمي فان نظام الحكم في بريتوريا بدلا من ان يلتزم بقرارات الامم المتحدة ، ما زال يصرع على سياسته الاجرامية ازا* السكان السود في جنوب افريقيا . ان حكومة جمهورية هاييتي عرضت ، منذ ما يقرب من ٥٠ عاما ، واذكركم

بهذا ، على عتبة الامم ان تدرس المذابح البشعة لهوتنتوتسي في جنوب غرب افريقيا وان تدرس السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا . ان هاييتي وفاء منبها لتقاليدنا التاريخية تعلن اليوم ايضا ويقوة تأييدنا الكامل لشعب جنوب افريقيا وتضامننا غير المشروط مع النضال البطولي الذي يشنه من اجل الازالة النهائية لنظام الفصل العنصرى . ونحن ندعو الجمعية العامة للامم المتحدة وكل الاجهزة والوكالات المتخصصة ان تقوم باستعراض فاحص لكل المبادرات التي اتخذت حتى الان ، وذلك في هذا العام الاخير من عقد الكفاح ضد التفرقة العنصرية ، بغية تعزيز مجموعة التدابير التي تؤدى الى اجبار حكومة جنوب افريقيا على العدول عن صلفها ، والى اقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاجناس مفتوح في جنوب افريقيا .

نحن ندين كذلك التواطؤ من جانب بعض الدول التي تقدم لنظام الحكم في جنوب افريقيا تعاونها السياسي والاقتصادى والعسكرى والنووى ، وذلك بدعوى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ، ونطالبها بالأ تحول دون ان تفرض على جنوب افريقيا العقوبات الالزامية والشاملة التي من شأنها وحدها ان تضع حدا لهذا السياسة اللانسانية التي يمارسها نظام حكم الاقلية العنصرى في بريتوريا . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نلاحظ نفس تحدى نظام جنوب افريقيا في احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وعرقلة لخطة الامم المتحدة من اجل تحقيق الاستقلال لهذا الاقليم .

وفي هذا الصدد ، فاننا اذ نقدر تماما الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال ، لا يسعنا الا ان نستنكر قرار دولة بالربط بين عملية الاستقلال وبين اعتبارات جغرافية سياسية لا يمكنها بأى حال من الاحوال ان تتقدم على حقوق شعب ناميبيا في ان يمارس سيادته على ارضه .

يود شعب وحكومة هايتي ان يعربا عن تأييدهما الكامل لدول خط المواجهة
وللمناضلين الباسلين من اجل الحرية ، الذين يواصلون نضالهم تحت قيادة المنظمة
الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وهما يناشدان رسميا المجتمع
الدولي ان يبذل كل ما في وسعه حتى نرى مع نهاية ١٩٨٤ تنفيذ الالتزامات لصالح
شعب ناميبيا ، حتى يحصل على الاستقلال الكامل لاراضيه وفقا لقرار مجلس الامن
٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أصبح أمراً مبتذلاً أن نكرر القول بأننا نعيش الآن أسوأ أزمة اقتصادية منذ الثلاثينات وانها تصيب بشكل عنيف أكثر البلدان فقراً بيننا . وتواجه البلدان النامية فـي افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تدهوراً شبه عام في معدلات نموها ، ويصل هذا التدهور فـي بعض الحالات الى حد كارثة حقيقية .

لقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية ، وبالتالي انخفاض حصيلـة الصادرات ، وتباطؤ معدلات الاستثمار والتوسع المفاجئ في عملية المديونية المرتبطة بانخفاض حقيقي في التحويلات الدولية ، كل هذا أدى في النهاية الى تدهور حقيقي فـي مستوى معيشة سكان العالم الثالث .

ودون الرغبة في البحث العميق عن الأسباب الحقيقية لتلك الأوضاع ، يجب أن نكرر بأن البلدان الصناعية تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية عن تطور هذا الوضع الفجع . فهـي عندما قررت محاربة التضخم المستمر الناتج عن انخفاض الانتاجية خلال السبعينات ، لجأت الى سياسة تقشف عنيفة ، أدت الى تقلص شامل في الطلب على السلع والخدمات ، وارتفاع حاد في أسعار الفائدة ، بحيث ساد الانكماش بصورة عامة وأضر ضرراً بالغاً بالعالم الثالث نتيجة أخطاء لا يسأل عنها .

وبالمثل ان المساعدات الانمائية الرسمية التي كان من المفترض أن تؤدي زيادتها الى التعويض عن جانب من الآثار السلبية لتلك السياسة ، لم تصل أبداً الى الأهداف التي حددت منذ عشرين عاماً ، بينما بلغ في نفس الوقت الاتفاق السنوي على التسليح أرقاماً فلكية هي ٦٠٠ بليون دولار .

لقد درست وحللت كل تلك الظواهر لجان من الخبراء في منظمات متخصصة ولهذا يكفي أن نركز على بعض الحقائق الواضحة وأن نتقدم ببعض التوصيات المحددة التي يمكن أن تؤدي الى التقدم في النقاش .

أولاً : يجب الاعتراف بفشل الاجتماعات الدولية التي استهدفت انهاء الأزمة . لقد انتهت الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية باحباط للعالم الثالث ، وواجهت خطة بوينس ايرس التي تقدمت فيها مجموعة ال ٧٧ باقتراحات واقعية ومتوازنة ، مجموعة

من التحفظات اتصفت بالضيق والأثنية في طبيعتها ، كما أن مؤتمر كاراكاس بشأن التمويل الخارجي قد أبرز بصورة واضحة الخلافات الحادة بين مقرضي الأموال والبلدان المتلقية لها .
ومن هنا نتساءل عما اذا كان الفشل في الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان

النامية ستتراوياً الصعوبات المؤقتة الواضحة التي يفسر بها أحياناً انعدام التقدم .

وعلى الرغم من ذلك ، كما أعلن الرئيس جان كلود ديفاليه ، " فان جمهورية هايتي تعتقد بأن المفاوضات الشاملة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ستؤدي بشعوب العالم الثالث الى بداية الانطلاق لتحقيق تنمية تتفق مع كرامة البشر وحق كل فرد في حياة كريمة " .
وتؤمن حكومة هايتي أيضاً بضرورة اقامة نظام للاجتماعات الاقليمية شبه الدائمة ، يسمح فيه لعدد صغير من مثلي الشمال والجنوب بابداء آرائهم في مشاكل اقتصادية محدودة بهدف التوصل خلال الأجل القصير الى قرارات محددة .

ثانياً : يبدو لنا أن نموذج الانعاش الاقتصادي ، الذي تقترحه البلدان الغربية ، يتصف بالتفاوت وعدم الاكتمال ان هذه البلدان ترى أن الانتعاش الذي بدأ في البلدان الصناعية سيؤدي بالضرورة الى اعادة النمو في العالم الثالث ، وذلك بافتراض أن العالم الثالث سيقوم مقدماً باجراء عملية للاصلاح المالي . ولكننا نعتقد من جانبنا أن مثل تلك الآلية لا يمكن أن تتحقق ، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي تمنع آليات السوق من احدث جميع آثارها في البلدان النامية .

ولمعالجة ذلك القصور ، يجب وضع برامج خاصة ترمي الى تحقيق عدد من الأهداف التي تحظى بالأولوية وتمثل شروطاً لا بد منها لتحقيق أي تقدم اقتصادي . وأعني بذلك تثبيت حصيلة الصادرات ، والتحويل السليم لرؤوس الأموال العامة والخاصة واعادة جدولة ديون العالم الثالث . وفي هذا السياق فان جمهورية هايتي ترى أن التدابير مثل برامج التقشف المالي التي تقوم بتطبيقها ، وكذلك مبادرة حوض الكاريبي التي رحبت بها ، تمثل في الواقع الشروط الضرورية لتنميتنا الاقتصادية ، ولكن هذا لا يقلد من حقيقة أن مثل تلك التدابير غير كافية نظراً لضخامة وتنوع احتياجات المنطقة .

ولذلك فان حكومة هاي تي قد بدأت التساؤل - بعد القا^٥ الرئيس بليساريو بتانك—ور
لخطابه الذي ورد فيه أن أمريكا الوسطى تحتاج الى خمسة بلايين دولار لاستعادة مستوى
توسعها السابق - عن منطقة الكاريبي من اللازم أن تحصل عليها حتى تضمن معدلا للنمو
يسمح لها بالوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبها . ولهذا يتعين علينا بالاضافة الى الدول
الكبرى في هذه القارة ، أن نقدم الاجابة الجادة عن ذلك السؤال دون أن ننسى أن التنمية
الاقتصادية والتقدم الاجتماعي يشكلان في نهاية المطاف أكبر ضمان للاستقرار السياسي—
والأمن في المنطقة .

ثالثا : نظرا للعجز الواضح في النظام الدولي بصورته الراهنة عن توفير عناصر الحل
للبلدان النامية ، فانه يجب على العالم الثالث أن يبحث عن التعاون بين الجنوب والجنوب
ليكون الطريق والأداة لتحرره الاقتصادي .

لقد تمت مبادرات جيدة في هذا المجال بالقارة الامريكية مؤخرا ، وأغتتم هذه الفرصة
لكي أشيد باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لاسهامهما
البارز في اعداد استراتيجية اقليمية للتعاون تسمح لبلدان القارة بأن تواجه الأزمة باعادة
تشكيل ذكيتها لتجارتها الخارجية واستغلال مواردها الضخمة بصورة مشتركة .

ان أقل البلدان تطورا ، نظرا لضعفها الهيكلي وعجزها الطبيعي قد عانت بصفة
خاصة من الأزمة الدولية ، وتكشف الاحصاءات المتاحة في هذا الخصوص أنه الى جانب
الانخفاض في دخل الفرد والنقص في الانتاج الغذائي ثمة انخفاض كبير في حجم المعونة
الرسمية للتنمية - وذلك رغم الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية لمضاعفة سريعة
للتحويلات الى تلك البلدان .

وفي تلك الظروف كيف يمكننا ألا نشك في النظام الدولي الراهن ، بينما بيد وحسني
بالنسبة لهذه المجموعة من أقل البلدان تطورا ، أنه من المستحيل القيام بعمل ملائم وتعبئة
قدر قليل نسبيا من الأموال اللازمة لمجرد أن تواصل تلك البلدان حياتها اليومية .
ومن ثم فان جمهورية هاي تي تطالب الدول الغنية بتغيير موقفها وأن تبذل كل ما في

وسعها لوضع البرنامج المبدئي الجديد للعمل موضع التنفيذ . وقد أعلن عن ذلك البرنامج رسميا في مانيتا عام ١٩٧٩ واعتمد في باريس عام ١٩٨١ وفي بلغراد عام ١٩٨٣ .
ان هذا العرض السريع للحالة العالمية الذي قمنا به لتونا ، قد سمح لنا بالقضاء
الضوء على خطورة وتعقد المشكلات التي يواجهها المجتمع الدولي وعلى الطبيعة الخاصة
للبيادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في منظمة الامم المتحدة للتوصل الى حلول
للعديد من المشاكل التي قد تعرض مصير البشرية للخطر .

والنقطة الاساسية التي لا يجب أن تغرب عن بالنا هي انه لن يتم احراز
اي تقدم نحو السلم والتنمية الاقتصادية في عالم يزداد تكافلا باستمرار ، دون التعزيز
المستمر للتضامن الدولي ، ودون ارادة سياسية حقيقية للتغيير ، ودون اصرار
حقيقي من جانب الدول العظمى على فعالية تنفيذ القرارات المختلفة التي نتخذها .
ان جمهورية هاييتي ، تحت قيادة الرئيس جان كلود دوفالييه ، تواصل
دون كلل وباصرار عملية التنمية الوطنية في جود يسوده السلم والاستقرار . كما انها
ستستمر في الاضطلاع بدورها في الامم المتحدة على أكمل وجه ، احتراماً لميثاق
المنظمة من أجل اقامة نظام جديد اكثر عدالة وأكثر انسانية .

وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بمرور مائتي عام على مولد سيمون بوليفار
نشيد بطحمة تشرفت جمهورية هاييتي بالاسهام فيها مساهمة حاسمة ، ونعرب عن
الامل في أن نسترشد بالتراث الروحي للمحرر ، شأنه شأن مؤسس الأمم العظام
في أعمالنا وافكارنا نحو بناء عالم يسوده السلم والعدالة والاخاء .

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، يسرني

ان استهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية
العامة للامم المتحدة . واننا على ثقة من أنكم بما تتميزون به من خبرة ومقدرة عاليتين
ستسهمون في توجيه اعمال هذه الدورة واحراز النجاح فيها بما يحقق طموحات
شعبونا . كما انتهز هذه الفرصة لاعبر عن تقديرنا الفائق للدور الايجابي والحكمة
وعن اعجابنا الفائق بذلك الدور وتلك الحكمة التي اثبتتها سلفكم السيد ايمري هولاي
اثناء رئاسته للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ولا يفوتني ان اشير الى
الجهود المتواصلة التي يبذلها السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم
المتحدة في تعزيز دور المنظمة الدولية وفعاليتها في معالجة المشاكل الدولية بما
يخدم السلم والامن الدوليين . ويسرني أيضاً ان ارحب بانضمام سان كريستوفر
ونيفيس الى عضوية الامم المتحدة .

ان شعبنا اليمني في هذه الايام يحتفل بالذكرى العشرين لثورة الرابع عشر من تشرين الاول / اكتوبر التي انطلقت بقيادة التنظيم السياسي للجبهة القومية معلنة ارادة جماهير شعبنا في انهاء الاحتلال الاستعماري البريطاني وتصميمها على ذلك . وتحقيق طموحاتنا في التحرر الوطني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل . وعبر نضال مرير قدم خلاله شعبنا الكثير من التضحيات والشهداء ، تم انتزاع استقلالنا الوطني في الثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٧ م . واليوم وتحت قيادة حزبنا الاشتراكي اليمني ، يناضل شعبنا من اجل استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الافاق الاشتراكية ، فهو يدافع بصلاية من اجل حماية ثورته ، وتحقيق مكاسب ومنجزات حيوية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف باستمرار الى تحسين المستوى المادى والروحي لشعبنا .

وعلى المستوى اليمني ، فاننا بالتعاون مع اشقائنا في الشطر الشمالي من الوطن نعمل جاهدين من اجل تحقيق الوحدة اليمنية ، امل وطموح شعبنا اليمني ومن خلال اللقاءات الاخوية بين قيادتي الشطرين وفي اطار المجلس اليمني الاعلى امكن تعزيز التنسيق بين الشطرين وتحقيق خطوات هامة في مسار جهودنا الوحدوية بشأن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصلحة شعبنا ووحدته .

وفي اطار سياستنا الخارجية الراسخة المنطلقة من مبادئ التعايش السلمي والقائمة على اسس الاحترام للسيادة والاستقلال الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، فان اليمن الديمقراطية تقيم علاقات ودية متكافئة مع جاراتها من دول المنطقة ومع العديد من دول العالم بشكل عام ، كما تسهم بدورها المتواضع في حركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها ، وفي جميع المنظمات الاقليمية والدولية جنبا الى جنب مع قوى السلم والتقدم من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتحقيق التقدم والرخاء الذي تطمح اليه شعوب العالم .

ان ابرز ما يميز هذه الدورة للجمعية العامة هو انها تنعقد في وقت يمر فيه الوضع الدولي باسوا مرحلة من تاريخه منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو يشهد تدهورا حادا وخطيرا في العلاقات الدولية وذلك نتيجة لسياسة المواجهة والعودة الى الحرب الباردة التي تنتهجها الادارة الامريكية التي تسعى الى فرض القوة والتفوق العسكى والهيمنة والتبعية . اننا اليوم ابعدها ما نكون عن تحقيق الهدف الرئيسي في ميثاق الامم المتحدة ، ألا وهو السلم الذي تناضل شعوب العالم من اجل تحقيقه . ان القوى الامبريالية ، وعلى رأسها الامبريالية الامريكية ، هي المصدر الرئيسي لمخاطر التوتر وعدم الاستقرار وزعزعة السلام في العالم بأسره ، غير عابثة بالمواثيق والقوانين الدولية ، فهي تهدد امن واستقرار كل الشعوب التواقه للحرية والاستقلال ، والدول المتحررة التي تناضل من اجل تعزيز استقلالها . ونتيجة لهذه السياسة الامبريالية الامريكية العدوانية ما زالت مناطق مختلفة من العالم تعيش أوضاعا متفجرة خاصة في الشرق الاوسط والجنوب افريقي وامريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وجنوب شرقي آسيا . كما يقترف العدوان ضد دول مستقلة ذات سيادة وتشعل وتغذي المنازعات بين الدول ، الامر الذي يعيق الشعوب عن تحقيق طموحاتها العادلة من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي ويهدد سيادتها الوطنية . وسلامة اراضيها ، ناهيك عن انه يهدد السلم العالمي بالخطر ، بل والأسوأ من ذلك ان البشرية جمعاء تمر بمرحلة حاسمة ومنعطف خطير من تاريخها وهي تعيش مهددة بمخاطر الحرب النووية في ظل الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات من اجل تحديد وتخفيف التسليح ، نتيجة لتعننت القوى الامبريالية التي تعمل على اقرار برامج عسكرية جديدة ، واختراع أسلحة اضافية من أسلحة التدمير الشامل وتكرس جهودها في فرض نظريات خطيرة على الشعوب تتبنى " قبول " الحرب النووية والقيام بحرب " خاطفة " او " محدودة " .

ان هذه السياسات الامبريالية تنذر بحدوث كارثة دولية ، ومهمتنا تتحدد في وقفنا صفا واحدا وبصلابة لمنع حدوث هذه الكارثة وبذلك نؤكد حرصنا على تحقيق هدفنا المشترك في السلم والقضاء على التصعيد السياسي والعسكري الامبريالي وأن نعمل على اقامة تعاون دولي يعود بالمنفعة المتبادلة لجميع الدول والشعوب .

ان منطقة الشرق الاوسط تمر بوضع من اكثر الاوضاع تفجرا في العالم نتيجة للمؤامرات والمخططات الامبريالية الرامية الى ضرب وتصفية القوى الوطنية ، والانظمة التقدمية ، وفرض السيطرة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية على المنطقة ومحاولة القضاء على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يناضل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد من اجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني .

تواصل اسرائيل ، في اطار تنفيذ سياساتها التوسعية العنصرية . وبدعم وتشجيع كاملين من حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة عدوانها على السدول العربية ، واحتلالها للاراضي الفلسطينية والعربية ، وتقترب اشنع اساليب القمع والمذابح الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الوقت الذي تعمد فيه الى توسيع واقامة المستعمرات الاستيطانية . ومصادرة الاراضي والممتلكات والمياه ، وتغيير المعالم الجغرافية والثقافية في الاراضي المحتلة .

لقد أكد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد مؤخرا في جنيف ، بان القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، ولا يمكن لاي سلام عادل وشامل ودائم ان يتحقق الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس ، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . وجاءت الوثيقة النهائية للمؤتمر لتحديد انعقاد مؤتمر دولي كاطار لتسوية المشكلة تشارك فيه الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع جميع الاطراف المشاركة .

ان اليمن الديمقراطية في الوقت الذي تطالب فيه بتنفيذ القرارات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي من اجل ردع العدوان الاسرائيلي ، وانها المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تطالب بفرض العقوبات على اسرائيل بموجب الفصل

السابع من الميثاق ووضع حد للاستهتار الاسرائيلي بارادة المجتمع الدولي ، وهو ذلك الاستهتار الذى يستند الى دعم مطلق من الحكومة الامريكية التي تعمل على فرض الاستسلام والتبعية على شعوبنا العربية ، وتكرس نتائج العدوان الاسرائيلي من خلال فرض تسويات جزئية انفرادية . ان هذه المخططات الامبريالية والصهيونية التآمرية قد تجلت في الاحداث التي يشهدها لبنان ، اذ أن قوى التحالف الامبريالي الصهيوني بعد ان اقترفت المجازر الدموية الوحشية واعمال الابدانة الجبرية عن طريق الغزو العسكرى للاراضي اللبنانية في العام الماضي ، تعمس الآن الى تكريس النتائج والاهداف العدوانية لذلك الغزو الغاشم عن طريق فرض الاتفاقات المشبوهة على لبنان ، وتواجد القوات المتعددة الجنسية على اراضيها . فمن ابرز أهداف الوجود السياسي والعسكرى الامريكى والاسرائيلي في لبنان ضرب اسس الوحدة الوطنية اللبنانية ، وسلخ لبنان عن انتمائه العربى ، وتحويله الى ساحة للحروب الاهلية المدمرة ، تمهيدا لتمرير مخطط تقسيم لبنان وطمس عروبه ، وفرض الهيمنة الامريكية الاسرائيلية عليه . ان هذا المخطط التامرى قد انكشفت حقيقته من خلال تفجير الحرب الاهلية اللبنانية بمساندة القوات الامريكية حين كشفت هذه القوات الدور العدوانى الذى تضطلع به فوق اراضي لبنان بقصفها مواقع القوى الوطنية اللبنانية .

ان التدخل العسكرى الامريكى في لبنان يؤكد الاخطار التي تهدد شعوبنا العربية من جراء الوجود العسكرى الامريكى الذى يتمثل في القواعد والاساطيل الحربية فوق الاراضي والمياه العربية ، والذى يرمى الى العودة بشعوبنا الى عهد الاستعمار ، ويلحق اضرارا بالغة بامن واستقرار شعوبنا العربية ، ويهدد سيادتها واستقلالها وتقدمها .

اننا نرى ان تسوية الوضع في لبنان بشكل وطييد وشامل لن يتأتى الا على اساس الوفاق الوطنى . وفي هذا الصدد نؤكد على ماورد في البيان المشترك

الصادر في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، عن نتائج زيارة الرئيس على ناصر محمد للاتحاد السوفياتي حيث أعرب الطرفان عن " يقينهما في أن الشرط الضروري لهذه التسوية ، وتأمين استقلال لبنان وحرمة اراضيها يتمثل في وقف العدوان الامريكسي على لبنان وتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن بالاجماع بصدد انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية بصورة شاملة وفورية ودون قيد أو شرط " .

كما اننا نؤكد دعمنا للموقف المبدئي الذي تقفه سوريا والقوى الوطنية في لبنان ، وندين جميع التهديدات التي تتعرض لها سوريا وهي تواجه المؤامرات والمخططات الامبريالية والصهيونية في المنطقة .

ان اليمن الديمقراطية في الوقت الذي تعبر فيه عن قلقها ازاء استمرار الحرب العراقية - الايرانية ، تعرب عن املها في ان يتم التوصل قريبا الى حل سلمي للنزاع العراقي الايراني ، وان تكفل بالنجاح المحاولات الرامية الى انهاءها حتى تركز الجهود لمواجهة العدو الامبريالي الصهيوني المشترك وتحقيق أهداف التنمية التي تخدم مصلحة شعبيهما .

ان الجنوب الافريقي منطقة أخرى من المناطق المتفجرة نتيجة لموقف الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، التي تدعم النظام العنصري في جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي ينتهجها بكل الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية . ولقد أعاققت هذه الدول المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي ، المنعقد في باريس في نيسان / ابريل ١٩٨٣ عن اتخاذ التوصيات بفرض العقوبات الالزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وشجعت على الاستهتار بالمطالب والقرارات الدولية ، بل في تعاديه في اقتراح المزيد من العدوان على دول مواجهة افريقية ، وزعزعة امنها واستقرارها .

ان اليمن الديمقراطية ، في الوقت الذي تطالب فيه بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بالاستقلال الناجز لناميبيا ، تؤكد دعمها لنضال شعب ناميبيا من أجل استقلاله تحت قيادة " سوابو " وتدين المحاولات الامبريالية العنصرية الرامية الى الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، كما تؤكد دعمنا ومساندتنا لنضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصرى غير الشرعي ودعمنا أيضا لدول المواجهة الافريقية في تصديها للعقد وان المتكرر والحصار الاقتصادي من قبل نظام بريتوريا ، ونطالب المجتمع الدولي بفرض العقوبات الالزامية ضد نظام جنوب افريقيا ، خاصة وأن المجتمع الدولي قد أقر بأن العنصرية هي جريمة بشعة ضد الانسانية .

في أمريكا اللاتينية تواجه شعوب تلك المنطقة مخاطر البناء العسكري والحصار الاقتصادي ، والتدخل في شؤونها الداخلية بهدف فرض السيطرة السياسية والاقتصادية الأمريكية عليها . ان الادارة الأمريكية في الوقت الذي تقيم فيه المناورات العسكرية الواسعة في منطقة أمريكا الوسطى . وتقدم الدعم العسكري والسياسي للأنظمة العميلة والمالية لها ، ومرتزقتها في أمريكا اللاتينية وتسخر جميع امكاناتها المادية والسياسية والعسكرية من أجل محاربة الشعوب المناضلة في تلك المنطقة ، انما تقدم دليلا آخر على نزعتها العدوانية في مختلف أنحاء العالم .

ان اليمن الديمقراطية وهي تؤكد دعمها مجددا لكوبا ونيكاراغوا وغرينادا فسي تصديها للسياسات والممارسات والاضغوط الأمريكية ، فانها تطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع الاجراءات من أجل احباط هذه المخططات ، كما تؤكد حق دول وشعوب المنطقة في اختيار طريق تطورها السياسي والاقتصادي المستقل . وفي الوقت نفسه تجدد دعمها لحركات التحرر الوطني في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ولا سيما في بورتوريكو . ان نضالنا من أجل السلم لا ينفصل عن نضالنا من أجل دعم الشعوب في سبيل استقلالها ، وبهذا الصدد فان اليمن الديمقراطية تؤكد دعمها لنضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره بنفسه ، وتحقيق استقلاله وسيادته ، وندعو الى التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو وتعزيز جهود منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق هذا الهدف .

ونحن ان ندين التدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية لافغانستان الديمقراطية وكمبوتشيا الشعبية . وندعو الى احترام حقهما في الاستقلال والسيادة والاستقرار ، فاننا نشيد بمقترحات دول الهند الصينية من أجل احلال السلم والاستقرار في تلك المنطقة كما ندعم مقترحات الحكومة الأفغانية التي تستهدف ايقاف التدخلات الأجنبية في شؤونها

الداخلية . وندعو الى تجاوز الدول المجاورة المعنية مع حكومة أفغانستان الديمقراطية للخروج بحلول للمشاكل المعلقة بما يخدم الاستقرار في المنطقة .

كما أننا نؤكد على ضرورة احترام سيادة قبرص ووحدة أراضيها وعدم انحيازها ، ونؤكد أيضا دعونا لمقترحات كوريا الديمقراطية من أجل إعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية . ونطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية .

وبحكم علاقات الجوار والروابط التاريخية التي تربطنا مع دول القرن الأفريقي ، فإننا نهتم باستتباب الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لتفرغ بلدانها لتسخير إمكاناتها لخير ورفاهية شعوبها ، ونرى أن ذلك يتحقق باحترام دول المنطقة لسيادة واستقلال ووحدة أراضي كل منها استنادا الى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . كما أننا نسعى الى إقامة أفضل العلاقات مع بلدان المنطقة لما فيه مصلحتها المشتركة .

وفي تشاد فإننا نؤيد جهود منظمة الوحدة الأفريقية في حل المشكلة التشادية وندين المحاولات الامبريالية الرامية الى عرقلة التوصل الى حل سلمي سريع للمشكلة ، وذلك من خلال تصعيد تدخلاتها العسكرية التي تهدد أمن الشعب التشادي ووحدة أراضيه .

ان مطالبة المجتمع الدولي بنزع السلاح ودعوته اليه تؤكدان الأولوية التي تحظى بها هذه القضية ، وتعرضان الاستعجال بمعالجتها . ان سباق التسلح ، خاصة سباق التسلح النووي ، قد بلغ حدا يندر بالخطر ويهدد البشرية جمعاء . ان الاستعدادات الامبريالية لحرب نووية هي أخطر جريمة تقترب بحق الانسانية ، فالنظريات النووية التي تتبناها الادارة الأمريكية وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي تتركز في تحقيق التفوق النووي وتهيئة الأسس لحرب نووية . اننا ان نشيد بالمبادرات السلمية المتعددة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي من أجل تخفيف مخاطر الحرب النووية ، وترسيخ دعائم السلم العالمي والتعايش السلمي ندين في نفس الوقت النظريات الامبريالية التي لا تخدم الانسانية ونطالب الحكومة الأمريكية وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي بالتجاوب مع هذه المبادرات

كما أننا ندين المساعدات الغربية لتعزيز القدرة النووية للنظاميين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل ، الأمر الذي يزيد من مخاطر الحرب النووية في الشرق الأوسط وافريقيا . ان الثروات الاقتصادية التي تهدر في سباق التسلح ، وحقيقة أن الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم يفتقرون الى المقومات الضرورية للحياة تؤكد العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . ان الأرقام الخيالية التي وصلت اليها صرفيات العالم على التسلح سنويا ، حيث بلغت ما يقارب ٧٠٠ مليار دولار أمريكي ، تشكل اهدارا للموارد الوطنية وتؤدي الى تدمير البيئة ، وتعيق ايجاد الحلول لأكثر المشاكل الدولية الحاحا . وانطلاقا من ايماننا بالاستمرار في النضال من أجل السلم والنمو الاقتصادي للدول النامية ، خاصة الدول الأقل نموا ، فاننا نطالب بالاسراع بتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورتين الاستثنائيتين الطارئتين المكرستين لنزع السلاح ، وتكريس الموارد المتوفرة للتنمية الدولية ، وتقليص الفوارق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية كما تؤكد على أهمية زيادة الحملة الدولية من أجل نزع السلاح .

ان سباق التسلح المتمثل في البناء العسكري المكثف من قبل الولايات المتحدة وانشاء قوات التدخل السريع التي تغطي في عملياتها عددا من دول عدم الانحياز ، انما يهدف الى زعزعة الاستقرار في هذه الدول ، ويهدد أمنها ، ويزيد من مخاطر التوتر في العالم . فالمناورات التي أجرتها القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ انما هي شكل من أشكال الضغط والتهديد التي تمارسها الولايات المتحدة في محاولة منها لارهاب شعوب المنطقة ، وابتزازها وتوسيع النفوذ الأمريكي واحكام السيطرة الكاملة على المنطقة واستنزاف ثرواتها . ان اجراء هذه المناورات الاستغزابية يعتبر عملا معاديا لشعوب ودول المنطقة وتهديدا مباشرا لسيادتهم ، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ومبادئ حركة عدم الانحياز .

ان مشاركة الأسلحة الأمريكية المتطورة بما فيها طائرات " الأوكس " التجسسية في هذه المناورات على مقربة من أراضي وشواطئ اليمن الديمقراطية ، وتصعيد النشاط الاستغزالي الأمريكي يرميان الى اعادة المنطقة الى عهد الاستعمار المباشر والهيمنة والسيطرة على مقدرات وثروات شعوبها . كما أن هذه المناورات تعتبر امتدادا للمخاطر التي تشهدها منطقة المحيط الهندي والناجمة عن توسيع القواعد والتواجد العسكري الأمريكي فيها ، خاصة قاعدة ديبجوغارسيا .

ان اليمن الديمقراطية تحرص على مواصلة جهودها ونشاطها السلمي من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة وحماية السلم ودرء مخاطر الوجود الامبريالي وذلك استجابة لمصالح شعوب المنطقة . ولقد دعت اليمن الديمقراطية في أكثر من مرة الى تصفية منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي من القواعد العسكرية الأجنبية وهي ان تجدد تأكيدها على ضرورة جعل المحيط الهندي وامتداداته الطبيعية منطقة سلام ، فانها تطالب المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات العاجلة الرامية الى انهاء جميع العراقيل التي تضعها الولايات المتحدة وحلفاؤها على طريق انعقاد مؤتمر المحيط الهندي في النصف الأول من عام ١٩٨٤ ، كما هو مقرر ، خاصة وقد تأجل هذا المؤتمر لعدة سنوات .

ان الانهيار المستمر في الوضع الاقتصادي الدولي يهدد العلاقات الدولية بالخطر ، فلقد بلغت الاثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن ذلك حدا ضاعف مستوى القلق لدى البلدان النامية التي وجد العديد منها نفسه على شفا الانهيار الاقتصادي بعد أن تعرضت عملية التنمية فيها لهزات خطيرة ، بل وتوقفت في العديد منها ، حيث لم تحقق أقل البلدان نموا أية نسبة في النمو على الاطلاق مقارنة بما كانت عليه النسبة في ١٩٨٠ .

ان اتساع الهوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية يعود الى السياسات الاقتصادية غير النصفية التي تنتهجها بعض البلدان الصناعية الرأسمالية . فتزايد النزعة الحمائية في البلدان الصناعية الرأسمالية ، وارتفاع أسعار صادراتها في الوقت الذي تعاني فيه أسعار السلع الأساسية من البلدان النامية انهيارا مستمرا ، بالإضافة الى الارتفاع المطرد في نسبة الفوائد على القروض ، قد خلقت عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات للبلدان النامية ، وأفرضت القروض من محتواها التنامي . وجعلت البلدان النامية تثن من الديون الخارجية ، التي بلغت ٦٣٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٢ . ووصلت أعباء خدمة الديون الى ١٣٠ مليار دولار سنويا .

لقد تقدمت البلدان النامية في المحافل الدولية بعدد من المقترحات العظيمة وافكار البناء الرامية الى تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية الدولية ، آخذة في الحسبان مصالح البلدان الصناعية والنامية . وبهذا الصدد ، نشير الى الاعلان الاقتصادي لمؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، و " منطلقات بيونس آيرس " الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الخاص لمجموعة السبعة والسبعين ، بالإضافة الى الجهود التي بذلتها البلدان النامية في مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية ، للخروج بحلول لقضايا التجارة الدولية ، وتشكل انفراجا نوعيا للأزمة الدولية الراهنة .

ولعل السبب الحقيقي في عدم نجاح كافة تلك المقترحات العظيمة والبنائة ، والاخفاقات المتتالية في البدء في المفاوضات العالمية من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يعود الى أنها لم تقابل بحسن النية والارادة السياسية المطلوبة من البلدان الصناعية الرأسمالية ، التي ترفض مبدأ الشراكة الكاملة وروح المساواة مع البلدان النامية .

ان اليمين الديمقراطية ، شأنها شأن الكثير من البلدان النامية ، وبصورة خاصة الدول الأقل نموا التي تنتمي اليها تواجه الكثير من الصعوبات الاقتصادية المترتبة عن تدهور الوضع الاقتصادي الدولي ، وتؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود في الدورة الثالثة

والثلاثين للجمعية العامة لايجاد الحلول العملية العاجلة للآزمة الاقتصادية الدولية والراهنة ، التي يهدد تفاقمها المستقبل الاقتصادي والسياسي لكل من البلدان الصناعية والنامية ، خاصة واننا جميعا نعيش في عالم يزداد فيه اعتمادنا على بعضنا الآخر .

ان تدهور الوضع الدولي يؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم انطلاقا من ميثاق المنظمة . فالأمم المتحدة تعيش اليوم أوضاعا تعيق تأدية مهامها التي أنشئت من أجلها ، وذلك نتيجة لسياسة القوة والتجاهل التي تعالج بها القوى الامبريالية القضايا الدولية بمعزل عن الأمم المتحدة ، وعرقلة الولايات المتحدة لأعمال مجلس الأمن باستخدامها لحق النقض ضد قضايا عادلة لشعوب العالم المناضلة ، واعاقة جهود الأمم المتحدة في إنهاء بؤر التوتر ، واتخاذ الخطوات الرامية الى نزع السلاح . ان بلادى تؤكّد مجددا انها لن تدخر جهدا في أن تعمل مع كافة الدول الحريصة على السلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في ايجاد الحلول العادلة للمشاكل التي تواجه العالم ، بروح من التعاون الدولي المشرف . كما نأمل أن نتمكن ، في دورتنا هذه ، من خلق مناخ دولي أفضل يسهم في تخفيف الوضع الدولي المتأزم ، وأن نجعل من هذه المنظمة أساسا للتعاون الدولي من أجل السلم ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية .

السيد تانيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول للغاية هنا في هذه الجمعية العامة الأكثر أهمية لمجتمعنا الدولي . أيتها الزملاء ، مهما نميل الى أن نقول من وقت لآخر ، فان الأمم المتحدة وهذه الجمعية العامة يمثلان قوة كامنة من أجل الاستقرار والنظام العالميين في بحر من التوتر والنزاعات المستمرة . اني أدرك ، سيدى الرئيس ، أنه بسبب قدرتنا في هذا المجتمع العالمي على الانتقال من نزاع الى نزاع ومناقشتنا للنزاعات المتعددة التي تشغل انتباهنا والتي يتعين علينا ايجاد حلول لها ستكون مهتمكم أكثر مشقة . ومع ذلك ، فاني على يقين من أنكم سوف تفيدون هذه الجمعية .

أليس من الحكمة ، بالنسبة لنا هنا كأعضاء ، أن نعيد بحث الأغراض التي أنشئت
الأمم المتحدة من أجلها في ١٩٤٥ ؟ . ألم يحن الوقت الذي ينبغي أن ندرس فيه
الطريقة التي حاولت بها أممنا أن تنهض بتلك الأغراض والأهداف ؟ . لا أحد منا
بلا أخطاء ، ولا توجد بيننا دولة تعد مثالا للفضيلة . ومع ذلك ، فإن ما يمكن أن يكون هاما
حقيقة هو الطريقة التي نقبل بها مسؤوليتنا كأعضاء ، ونحاول بها أن نكون مؤيدين لتلك
الأغراض والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان المجتمع الدولي يجابه مشكلات لا تحصى . ان ايلاء الأولويات لها من أجل
معالجتها يمكن أن يكون امرا صعبا ، لأنه قد تكون هناك اختلافات في الآراء حول ذلك .
وقد يقول البعض أن الانتعاش الاقتصادي العالمي هو الموضوع الأول الذي يجب أن يدرس
حيث ان ذلك سوف يؤدي الى معالجة البطالة وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية .
وقد يتمسك آخرون بأن انتهاك حقوق الانسان ، التي تعتبر أساسية لكل البشر ، لها
الأولوية الأولى . وهناك الكثير مما يمكن قوله مساندة لتلك الآراء ، لكن اخطر ما يجب
أن يصف هو تحقيق نزع السلاح النووي . وهذه نعمة متكررة لأنها تتعلق بمشكلة خطيرة .
ولا يمكن أن نشعر بالارتياح اليوم عندما ننظر الى المخزونات الهائلة من الأسلحة النووية
المتوافرة . ولا يمكن أن نشعر بالارتياح لأن الخطر الكبير الذي يمثله مجرد وجودها يواجه
الانسانية كلها . ومادامت الأسلحة النووية موجودة ستكون هناك دوما المخاطر غير
المقبولة التي لا يمكن تجنبنا اياها أي تعهد بعدم البدء بتوجيه الضربة الأولى .
هناك حاجة ملحة للتفاوض من أجل تقييد ومراقبة وتخفيض انتشار الأسلحة النووية . ان الوصول
الى أي اتفاق يجب أن يقوم على توافر الارادة لدى جميع الأطراف لتقديم تنازلات لانجاز
تخفيض الأعداد الموجودة ، ثم في النهاية ، قيام جميع الأمم بالتخلص من كل الأسلحة
النووية .

ان الوقت يوشك ان يفوت . ومن الحتمي انه كلما طال بقاء اسلحة الدمار
الشامل هذه ، ازداد احتمال وقوع خطأ في التقدير بكل ما يترتب عليه من عواقب
مروعة . فليس بوسع احد ان يبتكر نظاما يظل معصوما من الخطأ . فهل يمكننا ان
نواصل العيش بلا مبالاة في ظل ظروف كهذه ؟ وهل ينبغي ان نخشى الاساءة التي
مشاعر أحد عندما تكون تلك الاساءة مما قد يعني بقاء الجنس البشري ذاته؟ ان حربا
بالأسلحة النووية الحرارية لن تدع ركنا من الارض بما من من الخطر . ولا يمكن لأحد
حتى ابرز العلماء ، ان يتكهن بما قد يترتب من أثر تراكمي على الانسانية فيما لو
أخذت الأمم تتقاذف بالقذائف النووية في نوبة من الحماسة والافتقار الى صواب الرأى
وكل منها مدرك تمام الادراك أن الطرف الآخر لن يخرج من تلك المحرقة حيا .

لأية غاية وبأى غرض تبقى الأمم على هذه الأسلحة ؟ يقال لنا ان الرعب
من كل ما يمكن ان تحدثه من دمار هو الذى جعل العالم مكانا آمنا حتى الآن ، الا
ان المسرح الدولي تتواتر عليه الحروب والمنازعات في يومنا هذا أكثر من اى وقت مضى ،
بالرغم من ذلك الرعب هناك نزاعات في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وافريقيا ،
وامريكا الوسطى ، وامريكا الجنوبية ، وايراندا الشمالية ، وافغانستان ، وغيرها
وكان الحرب قد اصبحت الآن طاعونا دوليا معديا . الا يحتمل ان يكون ذلك الرعب
نفسه ، اى ذلك الشعور الزائف بالامان في ظل المظلة النووية ، هو الذى يطلق
العنان للاحاق الاذى في المجالات الأخرى غير النووية ؛ وبالنظر الى الطابع الشاذ
لذلك المنطق هناك ما يرجح القول بالأثر المتبادل الذى لا بد ان ذلك الرعب
يحدثه .

ولهذا السبب ، لا يمكن لسان فنسنت وجرينادين أن تدعو على نحو
مسؤول الى نزع السلاح من جانب واحد ، من حيث ان ذلك يكون استجلابا للكوارث .
فنزع السلاح من جانب واحد وصفة غير منطقية لعلاج مشكلة بالغة الخطورة مشبعة

بالتنافس ، حيث ان أى دولة تضع نفسها ذلك الموضوع في هذا الصراع بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ستكون قد وضعت نفسها موضعا غير موات اطلاقا . وفي مثل هذه الظروف ، ستكون اى دولة تفعل ذلك قد اضعفت نفسيا أيا كانت قوتها النسبية في مجال الاسلحة التقليدية . مما يجعلها عرضة للابتزاز .

ولذلك ينبغي ان يكون هناك ، بدلا من نزع السلاح من جانب واحد ، تخفيض على مراحل ، مع الحفاظ على التكافؤ قدر الامكان خلال مثل هذا التخفيض حتى يتم القضاء على كل الاسلحة تماما . وسوف يشكل هذا النمط من التوازن المنصف نوعا من الوقاية ويكون له تأثير مهدئ على النزاعات المستمرة التي تعتمل في الطبيعة الانسانية حيث تتعايش الكراهية مع الحب ، وحيث يتجاوز الخوف من عدم الامان والايمان به ، وتتطاحن المصالح الوطنية والكبرياء الوطني مع التعقل والرغبة في السلم .

واني مقتنع اننا ينبغي ان نعالج هذا الموضوع ، كل عام ، على نحو جماعي وأن نبرز انشغالنا بطريقة ايجابية ، في مسعى جاد لا يطاق وعي هذه الجمعية - وعي كل اعضاءها - للضغوط عديمة التعقل التي تفرض على المجتمع الدولي دون ان يكون له رأى فيها أو سيطرة عليها .

ومن الواضح ان كلا من الدولتين العظميين الرئيسيتين في وضع اللاكسب . ولذلك ، فمن الواضح انه ينبغي ان تكون هناك درجة معقولة من الأخذ والعطاء بينهما . يجب عليهما ان نتوصلا الى مواءمة وان تبديا مرونة . ان العقل هو الذى يملئ ذلك ، لا الخوف .

في العام الماضي ، في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، اعربت عن الأمل في ان ينتهي مخاض لبنان ، لكن التوتر والقلق والصراع الداخلي وتدوير الحياة والممتلكات مازالت متفشية حتى الآن . ان بلدا صغيرا كهذا يمزق

اربا لا بسبب الخلافات المحلية فحسب ، بل وبسبب التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية ايضا ، وذلك البلد عضو في هذه الهيئة العالمية ، حتى وان كان بلدا صغيرا وضعيفا - لقد كان لبنان في وقت ما ، رغم كونه صغيرا ، بلدا غنيا ومزدهرا على سواحل البحر المتوسط وله سمعة مصرفية دولية . واليوم ، انتهى كل ذلك نتيجة للصراع . ولنسلم بأن هناك مصالح مختلفة ومعتقدات يجب ان تتواءم وتتضافر من اجل المصلحة الوطنية ، ولنسلم بأن مجتمع ذلك البلد فيه مشكلات تاريخية عميقة الجذور قائمة على مفهوم تقاسم السلطة فيما يتعلق ببنية الحكومة وتشكيلها ، ولكن بالرغم من كل هذا ، لو ترك شعب لبنان وشأنه وشجع على حل خلافاته عن طريق الحوار لا في ميدان القتال ، ولو وضعت نهاية فورية لتقسيم ذلك البلد الصغير على اساس الامر الواقع ، وقدمت المساعدة المالية لاعادة بناء اقتصاده الذي خرب والتأم شمل عائلته التي شتت ، بدلا من تزويد فئاته القناحرة بالأسلحة لمزيد من القتل والتخريب ، فان ذلك سيكون عملا بناء ، ويدفع عطية السلام قدما ، وهو ما سيكون مفخرة لكل من ساعد على وقف اطلاق النار الحالي .

واعتقد اننا يجب ان نقدم الثناء لأهله ، وينبغي ان تهنأ حكومة المملكة العربية السعودية على دورها الايجابي للغاية والبناء من اجل تحقيق وقف اطلاق النار من خلال المفاوضات . وقد لعبت الولايات المتحدة وسوريا دورا حساسا جدا في عطية السلام ، على الرغم من انه قد يكون سلما واهيا ، مثل غيره من عمليات وقف اطلاق النار التي تم التفاوض عليها في لبنان .

فهل لنا ان نجرؤ فنأمل ، اذ يتوافر الكثير من العناصر المواتية هذه المرة ، في أن يستمر وقف اطلاق النار ويحل الحوار محل البندقية في جهد لحل الخلافات الباقية بغير حل ، وتشكل حكومة تحظى بقبول الشعب اللبناني وحدة ، تقوم بتسيير شؤون ذلك البلد ومستقبله في جو من السلام والاستقرار ؟

وفي العام الماضي كانت هناك بوادر لا مكانية حل وشيك للقضية الفلسطينية .
لكن ذلك لم يتحقق . فبعد مرور عام ، مازال مستقبل وطن الفلسطينيين محل شك
كما كان دائما . وهناك انشقاق داخلي اكثر بدلا من الوحدة . ومع ذلك فالسلام
الحقيقي لن يحل في الشرق الأوسط الا عندما ينتهي شتات الشعب الفلسطيني ، ولن
يكون ذلك الا عندما تصبح لشعب فلسطين ارض يقيم عليها وطنه .

كذلك لا يمكننا ان نغفل تصاعد العنف في امريكا الوسطى . ففي تلك
المنطقة من العالم ايضا ، قررت الاطراف عدم حل مشكلاتها الوطنية عن طريق
المناقشة والتعقل وتسوية الخلافات بغير اجواء لاستخدام السلاح ، بكل
ما يترتب على ذلك من التدمير والقتل الذي يشمل النساء والأطفال الابرياء الذين
يود معظمهم العيش في امان حرمتهم منه وحشية بني اوطانهم من الرجال . ألن
يكون هناك حد للعدد المتزايد من اللاجئين المشردين ؟ ان مشكلة اللاجئين هي
في النهاية مشكلتنا ، لاننا ينبغي ان نعبر عن ضمير وتعاطف البشرية . ان هذه
المسؤولية تلقي على كاهل كل منا عبئا ثقيلا حيث ان وجود اللاجئين من المناطق
التي مزقتها الحرب في حد ذاته دليل على فشل الحرب في الحفاظ على قوة الدفع
اللازمة للسلام العالمي وفي محاولة تحقيق الاهداف السامية المكرسة في ميثاق هذه
الهيئة الدولية .

اننا لسنا هنا لاننا حالمون . لكننا هنا لأننا ، على ما اعتقد ، مجندون
في طلب السلم ، والعدالة الاجتماعية ، ونظام دولي متوازن . ان سعينا من أجل
تحقيق هذه الغايات النبيلة يجب ان يكون شاملا ولا هوادة فيه . وبالتالي فمن
دواعي التشجيع بالنسبة لبلادي ان نرى الامم تعمل سويا لوضع حد لمعاناة الانسان ،
وكبح جماح ذلك الغضب الكامن في الطبيعة الانسانية الذي يؤدي الى امتثال الاشقاء
والشقيقات لأسباب يؤمن بها كل منهم ايمانا حارا .

ان سان فنسنت وجرينادين ترغب في الاشادة بمبادرة المكسيك ، وكولومبيا وفنزويلا وبينما - اعضاء مجموعة كونفادورا - في محاولتها ايجاد ارضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة في امريكا الوسطى لتكون اساسا لمفاوضات ترمي الى وضع حد للصراع . وليس هناك حل سهل ، لكن المحادثات هي الاتجاه السليم لانها تساعد على التعرف على المشكلات وتركيز الانتباه عليها ، مما يجعل العثور على حل لها امرا ممكنا واولئك الذين يوفرون وسائل الدمار لا يخدمون قضية السلام . فتلك القضية يخدمها الاقلال من تدفق الاسلحة والسماح بالتعبير الحر عن ارادة الشعوب ، بغضابة من كل شكل من اشكال التخويف . ان الانسان بطبيعته حر ولا ينبغي ان يكون هناك ما يحرمه من تلك الحرية . فحقه في الاختيار واتخاذ القرار حق اساسي وجوهري بالنسبة لبقائه حرا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوفيا (ليبريا) .

في أول ايلول /سبتمبر الماضي حلت بالعالم مأساة كبرى في مجال الطيران التجاري ، اذ نسفت في الجو بالقذائب طائرة الخطوط الجوية الكورية اثناء رحلتها رقم ٠٠٧ . وتشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين تجاه ذلك الحادث بشعور من الصدمة والاستفزاز . وهذا موقف ممعن في الانتقاد نجدنا مضطرين الى اتخاذه نظرا لجسامة العواقب التي ترتبت على ذلك الحادث الذي قتل فيه ٢٦٩ ، والكيفية التي حدث بها ذلك . ان موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين ليس مجرد الانضمام الى جوقمة الادانة ، لكنه موقف انبنى على التصميم على ضمان الا تتكرر تلك المأساة مرة اخرى . وليس هناك أية مواساة حقيقية يمكن ان نقد لها للأسر المكومة في هذا الحادث . ورغم ان الاتحاد السوفياتي له الحق في صون سلامته الاقليمية الا انه يجب ان يتحمل مسؤولية تلك المأساة .

انه لوضع رهيب ان تتم حماية السلامة الاقليمية لأى بلد بنسف أية طائفة مدنية تجارية تدخل مجاله الجوى الوطني ، لأى سبب من الأسباب . ومن الواضح انه من الضروري ، في هذا العصر الذى تكتظ فيه السماء برحلات الطيران التجاري ، ان يؤخذ طراز الطائرة التي تتعرض للقصف بعين الاعتبار ، حيث ان ذلك يعرض حياة الركاب للخطر ، في وقت يشعرون فيه بالأمان ولا يدركون انهم قد باتوا مقضيا عليهم . وان لم نفعل ذلك نكون قد ضربنا عرض الحائط بقيمة الحياة الانسانية . ومع ذلك فقد وقع بالفعل ذلك الحادث الذى لا يمكن تبريره على الاطلاق سواء كان نتيجة خطأ أو لم يكن . ان المجتمع الدولي يجب ان يستجيب الآن باتخاذ اجراء جماعي لضمان الا يتكرر ذلك مرة اخرى . بل يجب ان نتوصل الى اتفاقية دولية تضع مدونة المسالك الاجرائي تطبق كلما وقع انتهاك للمجالات الجوية الوطنية . وقبل اطلاق الرصاص أو توجيه القذائف ، علينا ان نتأكد من نوع الطائرة التي تنتهك المجال الجوى الوطني . وتلك الاتفاقية يجب ان تحدد الكيفية التي يستجيب بها قائد الطائرة التجارية التي

انتهكت المجال الجوي للتعليمات ، والكيفية التي يتصرف بها قائد الطائرة العسكرية التي تتعقبها .

هناك حاجة الى استجابة ايجابية من قبل جميع الدول في هذا الصدد . وأيا كان رد الفعل فيما يتعلق بطلب التعويضات ، فلا يجب ان يدفع الركاب الدوليين مثل هذا الثمن الباهظ . وتحت سانت فنسنت وجزر غرينادين على التحلي بضبط النفس عندما ينتهك المجال الجوي لأي بلد . بل انه من الأكثر حكمة ولباقة ان تحرص البلدان على ان تظل متمتعة بالاحترام الدولي والمشاعر الطيبة من جانب البلدان الأخرى بأن ينتهج اجراءات اكثر امنا لا رغام اية طائرة تجارية تنتهك مجالها الجوي على الهبوط ، وبذلك تحصل على دليل ايجابي على التجسس ، بدلا من التخمين ، وبالتالي تتمكن من فضح ذلك العمل الخاطيء وتكسب تعاطف وتفهم المجتمع الدولي . ان سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق عميق لانه لولا فضل الله لكان أي واحد منا هنا من بين ركاب تلك الطائرة ، في رحلتها المأساوية الأخيرة رقم ٧٠٠٠ . وأدعو الله الا تكرر هذه المأساة أبدا .

واذ اتحدث عن الماسي أود ان اسجل هنا علنا شعوري بالخوف ، وشعوري حكومي بالفرح والاستفزاز ازاء حادث مأساوي وقع بالأمس الأحد في بورما ، راح ضحيته ١٥ عضوا من حكومة كوريا الجنوبية من بينهم خمسة وزراء وسفير ، قتلوا اثناء حضورهم احتفالا في ضريح الشهداء . ان آفة من الآفات التي يعاني منها المجتمع الدولي تلبدنا فيما يخص القيمة الكبيرة للحياة الانسانية ، وعدم تفهمنا لها وتقديرنا اياها ،

واستعدادنا من حين لآخر ، في اوقات يجانبنا فيها الصواب ، لان نتجاهل عن عمد قيمة تلك الحياة الانسانية . وأود ان اسجل هنا تعاطفي العميق وتعاطفي حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين .

ان مشكلات الجنوب الافريقي ظلت تشغل اهتمام هذه الجمعية لأكثر من عشرين عاما . وبما ان تلك المشكلات تتسبب في افعال تؤدي الى مزيد من الحدة والتصلب في مواقف الاطراف ، فاننا جميعا نتوق الى حل عادل . وقد حركت كل مبادرة لايجاد حل آمالا في الصدور ما لبثت ان ارتطمت في كل مرة بصخرة التعنت والتخويف من جانب جنوب افريقيا ، فتحطمت عليها . لكن حل هذه المشاكل - وهو ما ينبغي ان ينصح به جنوب افريقيا كل اصدائها - متوقف على تحقيق ما يقتضيه العدل لكل الافريقيين - سودا وبيض على السواء - لا البيض وحدهم . ويجب تحرير ناميبيا من حكم الاقلية وسيطرتها ، ووضع حد للتدابير القمعية التي نسعى الى انكار شرعية ارادة الاغلبية .

ان جنوب افريقيا يجب ان تبدأ ، داخل حدودها هي ، بالاعتراف بالحقوق المشروعة للسود ، وتقبل المبدأ القائل بأنه في أي نظام يجب ان يتمتع جميع الأفراد بالمساواة في الوضع الاجتماعي سواء من الناحية السياسية أو القانونية أو الادارية أو الاقتصادية ، وان البيض يجب ان يتقاسموا السلطة مع السود على أساس المساواة مع الاقرار بكامل حقوق الجميع ومزاياهم .

اني اقدر أن هناك امورا تثير قلق جنوب افريقيا عندما يتعلق الأمر بما

يمكن ان يعيد اليه دور البيض في مجتمع يبنيني على المساواة في الحقوق بجنوب افريقيا .
الا ان أى اجراء لا يبنيني على حقيقة وجوب تحقيق العدالة للجميع ، ان تكون له
نتيجة الا زيادة حدة الصراع بدلا من تخفيف حدته ، في بلد أقام نظامه على مسلمات
التفوق العنصرى للبيض . فبات نهبا لعوامل التعصب والتفرض والكراهية .

لذلك اشعر ببعض الارتياح ازاء التحرك المحدود الذى توصل اليه الأمين
العام في مناقشاته الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بناصبيا . وتـدرك
سانت فنسنت وجزر غرينادين ان الطريق شاق ومليء بالمهاوى لكننا على يقين من
ان صبر الأمين العام وتفانيه قد يمهدان الطريق الى نهاية موفقة .

ان جذور معظم مشكلات العالم تكمن في التعصب العنصرى أو الدينى ،
والمطامع التوسعية الوطنية ، أو الضعف الزائد لدولة على مقربة من دولة أخرى
يمكن ان تشكل تهديدا لأمن تلك الجارة الضعيفة .

ان عدم التسامح العنصرى والدينى داخل حدود دولة من الدول لا يؤدى ان
الا الى الحاق الهزيمة بكل ما يحركهما حيثما تعلق الأمر بهذه الوحدة الوطنية
وما ينجم عن تلك الوحدة من قوة . ومما لا يستقيم ان تشيع الفرقة بين مواطني البلد
الواحد على اساس عنصرى الا انه مما يستعصي على الفهم ان يقسم أفراد /مجموعة
عرقية واحدة أو اى مجموعة كانت ويضطهدوا على أساس المعتقدات الدينية . ان
فرض قيود على البشر بسبب عقائد هم ليس الا محاولة لتكسيم الفكر . ان الاضطهاد
في تاريخ البشرية لم يستطع على الاطلاق القضاء على عقيدة دينية . فهو قد يولد

الخوف والحذر ، لكنه يزيد الايمان قوة ويجتذب المزيد من المعتنقين ؛ والدين المسيحي أكبر مثال على ذلك . ان المادة الاولى (٣ -) من ميثاق الأمم المتحدة تعزز احترام حرية العبادة والدين كحق من الحقوق الاساسية للانسان . ولا يعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، ان نقوم - كلما انتهك الميثاق في هذا المجال - بالحث على وضع حد لاضطهاد البشر بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية . وتتطلب الانسانية والرحمة ان نفعل ذلك كبلد . فنحن نسعى الى احترام مؤسساتنا ، ونطلب من الذين ينتهكون احكام الميثاق ان يكفوا عن ذلك .

هناك ادعاء بأن الاقتصاد العالمي بدأ يخرج الآن من انكماشه الذي طال أمده ، وهو ما يمكن أن يصح إذا ما نظر إليه من زاوية النمو المنسوب الى معدلات التضخم للقطاعات المختلفة لاقتصادات البلدان المصنعة . لكن الصورة تختلف متى نظر إليها من زاوية الاقتصادات الصغيرة النامية .

وهناك من يقول ان البلدان النامية والفقيرة ستفيد من انتهاء الانكماش وانتعاش اقتصاد البلدان المصنعة . والسؤال الوحيد هو كيف ومتى ؟ . وقيل لنا اننا سنفيد مما يدعى بالقطر الضئيل ، أي الأثار الضئيلة التي يمكن أن تصل الى اقتصادياتنا من ذلك الانتعاش . الا أن ذلك يفترض أن اقتصادات البلدان المصنعة سوف تتوسع نتيجة زيادة الطلب الاستهلاكي على المنتجات الأساسية ، وتفيد البلدان الفقيرة من زيادة المشتريات من منتجاتها الأولية ان تحصل على أسعار أفضل نتيجة لتلك الزيادة في الطلب . وهذه الطريقة يصل ذلك القطر الضئيل من الثراء المتراكم لدى البلدان المصنعة الى البلدان الأفقر من خلال تلك المشتريات ويجد طريقه الى مختلف قطاعات اقتصادها . ونحن لا نشك في أن أثر تسرب القطرات سوف يحدث . والمشكلة هي الاطار الزمني ، ومعدل ذلك القطر . ونحن في البلدان الفقيرة والنامية بحاجة الى ماء كثير حتى نعيش لا الى بضع القطرات ، ويجب أن يمتلي الحوض سريعاً ان كان للملايين أن تظل على قيد الحياة وأريد لنا أن نتجنب الموت والمعاناة . وحيثما كانت الأرض جافة وظمأى ، فان القطرات لن تكفي لانها سرعان ما تختفي ان تتشربها الأرض ، وتظلل الأرض عطشى . فذلك القطر الذي يجرى الحديث عنه يخلق سرايا ، ان يرطب الحلقوم الظمأى ويزيد من توقعاتها ، فيجعل الظمأ شيئاً لا يعود بالوسع احتمالاه . فنحن نحتاج الى ما هو أكثر من القطر ، نحن بحاجة الى زيادة التدفق ليمتلئ الحوض بسرعة حتى نروى الظمأ .

وان كان لهذا الانتعاش الجديد أن ينمو ، فان البلدان الأقل نمواً والنامية يجب أن تحصل ليس فقط على قطرات ، بل على تدفق متزايد للمعونات من أجل حفز وتنشيط التجارة الدولية والنهوض بالتنمية الحقيقية في العالم الذي يعيش الآن رهـن الأمل والترقب . ورغم وجود البرامج الوطنية للمساعدة الشئاعية ، هناك حاجة الى تدفقات أكبر من التمويل للمؤسسات الاقليمية والدولية لا قراض البلدان الفقيرة تعريزا للجهود الحكومية وضمانا لتنشيط دينامية النمو في العالم الذي ينتظر غيث الانتعاش ، وهو عالم يتصف بمعدلات مواليد ووفيات عالية ، ومن أدواته البطالة ، والمرض ، والفقـر المزمن والاختلال المزمن في موازين المدفوعات وعجزات الميزانيات العامة .

ان الأجزاء النامية والفقيرة من العالم تضم جزءاً كبيراً للغاية من سكان العالم . ويمثل اقتصادنا أكبر فرصة للتوسع نظراً لقاعدتنا الاقتصادية الضيقة . وبالتالي ، فان كل تمويل لنمو متوسع في هذه المناطق سيكون ذا نفع متبادل للدول المصنعة الغنية والدول النامية الفقيرة على السواء . ان التكافل في الاقتصاد العالمي ليس شعاراً خاوياً ، بل حقيقة من حقائق الحياة ، وتجاهل هذه الحقيقة لا يؤدي له الا رؤية العالم الحقيقي رؤية مشوهة . فليس بوسعنا أن يقف كل منا وحده أو بمعزل عن الآخرين ، بل يجب أن نقف معاً ، حتى ننجح ، والبديل أن نتشتت فنقف فرادى أو في جماعات صغيرة ، ونفشل .

نحن في سانت فنسنت وجرينادين نحث الدول الـ ٢٤ الغنية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الدول ، كما نحث دول المساعدة الانمائية أن تسهم بطريقة أكثر سخاءً في موارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وفي موارد المؤسسة المالية الدولية . وان أريد لهذا الانتعاش الحالي أن يستمر فثمة حاجة لحقن كبير لرؤوس الأموال بشروط ميسرة . ويجب أن يوجه مستوى أقوى من الدعم الى صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول المدينة للتخفيف من حدة مشاكل موازين مدفوعاتها . وفي رأيي أن ذلك هو الطريق الوحيد لتحسين السيولة والنهوض بالتجارة العالمية ، واتخاذ

تدابير لتخفيض أسعار الفائدة . فالرفاهية العالمية ، كما سبق القول ، تعتبر ناتجا للجهد المتكافل الذي لا غنى عنه . ويجب ألا نتصور أن عظم الحجم أو القوة الصناعية أو شدة الثراء يمكن أن تغير من هذه الحقيقة شيئا . فلا مهرب من أن نغرق جميعا معا من جراء العواقب الوخيمة ، متى كانت تلك العواقب أثقل بالنسبة للبعوض ، أو ننهض سويا من أجل بلوغ الرفاهية حاضرا ومستقبلا . وتتمنى بلادى أن ينهض المجتمع الدولي في وقت واحد .

ان المشكلات الراهنة تفرض علينا أن نتساءل : أليست هناك حاجة لنظام اقتصادى جديد ؟ وسواء كان ذلك التساؤل صحيحا أو غير صحيح ، يجب علينا أن نسلم بأن عالم ١٩٤٤ عالم بريتون وودز ، عالم هارى دكستر وايت وجون مينارد كينز قد تغير بطريقة جذرية ، ولقد تغير الى الأحسن اليوم حتى وان ظلت هناك بعض المشكلات . فعالم اليوم فيه وعي واعتزاز وطني متزايد ، وهو عالم لا تكبت فيه الموارد البشرية تلك الموارد التي تحررت الآن وانصرفت الى تشييد الدول وتنمية المجتمعات وبناء الأفراد . كان العالم عالما حكمت فيه مجموعة من أقل من ٥٠ بلدا بقية بلدانه الأخرى ، فبات اليوم عالما تضم هذه الجمعية ١٥٨ بلدا من بلدانه ، أى ثلاثة أضعاف العدد عام ١٩٤٤ ، الكثير منها كانت بلدانا محكومة . ومن الواضح ان حقائق ١٩٤٤ تختلف تماما عن حقائق اليوم . ان تغيير مؤسسات بريتون وودز ليس المسألة الوحيدة ، فهناك تسليم بوجود حاجة الى اجراء دراسة جادة للمؤسسات وفعاليتها في مواجهة احتياجات الأعضاء الأحدث والكيفية التي يمكن أن تستجيب بها استجابة أفضل لتلك الاحتياجات .

وهناك مهارة للكومنولث في هذا المجال ، تحتاج الى دعم منكم . ويجب أن نؤمن امكانية العمل العادل للأجهزة الدولية ، وأن يقوم الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بالعمل بطريقة منصفة ، وأن يخدم مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مصالح الجميع على أفضل وجه ، ولا يظل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أشبه بناد مغلق الأبواب على أعضاء من البلدان الفنية ، فلا يستجيبان بفعالية لاحتياجات البلدان الفقيرة .

اننا مازلنا نعيش في عالم توجد فيه دول مقسمة ، وتبذل فيه الجهود سواء من جانب طرفي البلد المقسم أو من أحد الطرفين لتوحيد البلد وانها تشتت الأسر والأصدقاء ، والتوصل الى مزيد من القوة عن طريق الوحدة . ومع هذه الدول المقسمة تضم أعدادا كبيرة من السكان ، ويؤدي انقسامها المستمر الى فرض الضغوط والتوترات على المجتمع الدولي . ان انجاز اعادة التوحيد ليس بالأمر الهين ، الا أنه يجب مواصلة طريق الحوار نحو التفاهم المشترك وازالة المخاوف والشكوك بين الشعوب في البلدان المنقسمة . وعلينا بالتالي أن نسعى للنهوض بتلك العملية . ومرة أخرى فاني أحث على ألا يحرم أي جزء في بلد مقسم يرغب في المشاركة في مجالس هذه الجمعية عن طريق ممارسة حق النقض ، لأن الانضمام لعضوية هذه الهيئة العالمية مطلوب ويمكن . وأعتقد أن هذا الاسلوب من العمل صحيح ان كنا نسعى هنا الى تخفيف حدة التوتر .

بيد واننا لن نقدر هذا العام أيضا على احلال السلام عن طريق جهودنا المشتركة في أفغانستان المضطربة ، وكمبوتشيا ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى . ان تقسيم لبنان يقع تحت أعيننا . ان مناطق النفوذ تقام . بعد ثلاث سنوات مازالت الحرب بين ايران ، والعراق مستعرة مع تكثيف دورى وامكانية التصعيد . ان كل هذه الأحداث تؤدي الى ازدياد ميثاق الأمم المتحدة . ان ميثاق الأمم المتحدة يخدمنا ان سمحنا له أن يخدمنا . ان آباءنا المؤسسين صدروا عن عزم على انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ووضع حد لمعاناة الانسانية وأكدوا ايمانهم بالحقوق الانسانية الأساسية ، وكرامة الفرد وقيمته ، والمساواة في الحقوق بين الدول كبيرها وصغيرها .

وصدروا أيضا عن تصميم على ايجاد الظروف المناسبة لتعزيز التقدم الاجتماعي و ايجاد حياة أفضل في ظل حرية أكبر مع العدالة والاحترام للالتزامات الدولية . لقد تقبلوا أن هناك حاجة للتسامح وأن تعيش الدول معا في سلام .

وينبغي علينا جميعا هنا ، ونحن الورثة والمورثون ، الذين يحملون الشعلة اليوم ، الشعلة التي أوقدت في السادس والعشرين من حزيران / يونيه ١٩٤٥ ، في سان فرانسيسكو ، أن نلتزم من جديد بالمبادئ المكرسة في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٣٣ من الميثاق .

لماذا يجب أن تكون عملية السلام بكل هذه الصعوبة بينما حيازة الاحتفاظ وسائل شن الحرب سهلة نسبيا ؟ هل يرجع ذلك أننا نخشى الاساءة الى أحد فيجعلنا ذلك الخوف من الاساءة متسامحين ازاء الظلم ، أم ترانا نشعر بالاحباط البالغ لياسننا من التوصل الى الحلول فنتحول الى متفرجيين لا يأبهون بشيء ؟ اذا ما سلمنا فكرة بأننا لا حيلة لنا وغير قادرين على أن نفعل شيئا ، فمتى تستعاد سلامة العقل ومن الذي سيعيد العقل الى اجادة الصواب ؟ ومتى ستعلو أصوات الآلاف العديدة من الأبرياء ، من كبار السن رجالا ونساء ، وأصوات الأطفال في كل مكان من العالم متوسلة اليانا أن نضع حدا لهذه المعاناة ؟ ومتى ننقذ الشباب ، الذين أصبحوا من المقاتلين ولا يحتكمون في مصائرهم من ذلك المصير المحتوم المتمثل في الموت وتقطيع الأوصال ؟ ومتى تهيئت حياتهم ملكا لهم ليقوموا بيننا ، مستقبلهم يتفق ورؤيتهم لذلك المستقبل ؟

يحتمل أن يظل السلام وهما الى الأبد ، أو قد يكون مما لا سبيل الى بلوغه على نطاق عالمي . ولكن هل نقبل أن يكون ذلك هو المصير القاتم للبشرية ؟ لا يجب أن يكون الأمر كذلك . يجب أن نتحلى جميعا بالأمل ان كان لنا أن نستمتع استمتاعا كاملا بخبرة الحياة - الأمل الذي يضيء الطمأنينة على نفوسنا حتى نعمل من أجل نظام سلمي عالمي . يجب أن يكون ذلك أملنا اذا ما أردنا القضاء على شبح البطالة والفقر والجوع .

وعلى ذلك يجب أن نوفر السلم والعدالة للكل في كمبوتشيا . ويجب أن نقرر السلم والعدالة للجميع في أفغانستان ، وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا الوسطى . وليس هناك طريق آخر للسير قدما ، يجب أن نضع حدا لهذا العنف ، ونلتزم بهذا المقصد . ولنجرؤ على الأمل في امكان تحقيق ذلك .

وختاما ، فمن دواعي الاغتياب أن أرحب بانضمام سانت كريستوفر ونيفيس التي هذه الهيئة العالمية . وتوجد سان فنسنت وفريناد ين في نفس المنطقة ونحن عضوان في نفس المنظمات الاقليمية . وبناء على هذه المعرفة الخاصة ، فاني مقتنع بأن سانت كريستوفر ونيفيس رغم صغر حجمها ، ستكون عضوا مسؤولا ومتجاوبا في هذا المجتمع العالمي وأرجو أن تسود المشورة الحكيمة مستقبل ذلك البلد .

وأختتم كلمتي بما بدأتها به راجيا للسيد الرئيس فترة عمل مستمرة تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات . وليسجل التاريخ عامنا هذا كمنعطف نحو التغيير . وليتسع مناخ التغيير الاقتصادي ليشمل التغيير السياسي . فبفضل حقنا في أن نأمل ، وبفضل أحلامنا علينا أن نسعى إلى السلام والعدالة الاجتماعية بطريقة لا تعرف الكلل حتى نؤمن مستقبل الذين يعتمدون علينا .

السيد كابرال دالامادا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية) (قدم الوند

ترجمة للنص باللغة الفرنسية) : قبل أن أعرب في هذه الجمعية عن القلق العميق الذي يحسه شعبي وحكومي ازاء المشاكل العديدة التي يعاني منها عالم اليوم ، أود أن أعرب عن تهانئنا الحارة للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأعبر له عن اغتباطنا لقيادته أعمالنا . ان انتخابه ، في الواقع ، تقدير صادق أهلنا لمناقبه البارزة كرجل دولة ، وصفاته الشخصية كمدافع قوى الشكينة عن مثل السلام والتفاهم بين الأمم ، وتكريم لبلاده ، جمهورية بنما ، التي ترتبط مع

جمهورية غينيا - بيساو بالطبع بأوثق روابط الصداقة والتعاون . ووفد بلادى على اقتناع أنه في ظل رئاسته وبفضل خبرته الواسعة واقتداره في مجال القضايا الأساسية للحياة الدولية ستستجيب أعمال هذه الدورة للجمعية العامة استجابة كاملة لتطلعات شعوبنا الى اسهام قيم في تحليل المشاكل العالمية الرئيسية التي تجرى مناقشتها هنا والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وانه لمن دواعي الشرف لي بهذه المناسبة أن أعرب لسلفه السيد امرى هولاي ، عن عميق تقديرنا للجهود الدائبة ، وما أبداه من تغان واقتدار في خدمة الأمم المتحدة وأهدافها طوال فترة رئاسته .

ونعرب عن امتناننا العميق واعجابنا بالسيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الأمين العام لمنظمتنا ، على تغانيه المستمر للسعي للتوصل الى حلول مناسبة للمشكلات العديدة والمنازعات والتوترات التي تهدد العالم باستمرار بخطر تدهور لا علاج له في الوضع الدولي مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة . ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالكلام في هذه الجمعية ، فانه ليسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لأهنأه وانقل اليه تقدير بلادى لتقريره الموضوعي المستثير عن نشاط الأمم المتحدة .

وأود ، في هذا الصدد ، أن أكرر هنا الاستعداد الكامل لحكومة جمهورية غينيا - بيساو للعمل من أجل التحقيق الكامل للأهداف المستقرة ، والتدابير المقترحة والحلول المقدمة خلال عملنا من أجل السلم العالمي ، والتنمية واقامة علاقات متسقة من الصداقة والتعاون بين الأمم ومن أجل التعزيز المستمر لدور الأمم المتحدة وقدرتها على العمل .

ان الحالة الدولية الراهنة المؤسسة التي تتحدى كل القيم الأخلاقية والقانونية للحضارة الانسانية وتزعزعها من أساسها تقتضي من كل منا حدا أدنى من الفهم والجهد والنوايا الحسنة لأنه بغير ذلك لن يتسنى القيام باعادة الترتيب الهنيوية الموضوعية لاجداثياتها بحيث يظل ذلك حلما طويانيا لا سبيل الى تحقيقه .

وهذه الحقائق تؤكد أكثر من أى وقت مضى الحاجة العاجلة الملحة الى بذل جهود متضافرة متصفة بالتعميم من جانب أسرة الأمم بهدف اقامة عصر من التغيير الحقيقي وخوض نضال من أجل التوصل الى عالم يتمتع بالتقدم والعدالة .

ان الزيادة المستمرة في عدد أعضاء هذه الأسرة الدولية منذ انشاء منظماتنا هو الدليل الملموس على الطابع الذى لا سبيل الى تغييره لوعي الشعوب المتزايد بحقوقها غير القابلة للتصرف وادراكها لحاجتها الى أن تشارك في الشؤون الدولية بصورة كاملة . ولهذا السبب ترحب حكومة بلادى بارتياح عميق بانضمام سانت كريستوفر ونيفيس كعضو كامل العضوية ، الى منظماتنا ، ونعبر لها عن خالص تمنياتنا بنجاحها في بناء الدولة الجديدة وتعزيز تميمتها الاقتصادية والاجتماعية .

وما يدعو لسعادتنا أيضا أن هذا الانضمام يصادف احتفال شعبنا وتنظيمه السياسي الحاكم بالعيد العاشر لاعلان قيام دولة غينيا - بيساو المستقلة .

ان المشكلات المحدقة بالعالم في الوقت الراهن والأدواء التي تتهدد امكانات التنمية مشكلات عديدة ، آخذة في التعقد بشكل متزايد . ان تجدد أجواء الحرب الباردة وتسارع سباق التسلح ، والسلوك التعسفي والاستهانة بالقواعد الأساسية للقانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول والتدهور العام للاقتصاد العالمي ، كلها في الواقع أمور على قدر من الضخامة لم يسبق له مثيل . ويمثل هذه الصورة المحركة للنفس كخلفية لرؤيتنا لما يواجهنا ، نرى مسؤولياتنا تتعاظم ، فان أعمالنا تكتسي بمسؤولية

أكبر لاسيما وان شعوبنا مازالت تتوقع منا اتخاذ خطوات ملموسة مواصلة للسعي نحو بلوغ الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

رغم التعزيز التاريخي للتكافل بين الشعوب والاقتصاديات ، نشاهد تحسدا شيرا للتناقض الأساسي لعصرنا ألا وهو الاتساع الذي لا هوادة فيه للهوة الاقتصادية بين الأمم وانقسام العالم بشكل يزداد وضوحا وتحسدا الى بلدان غنية في جانب ، وبلدان فقيرة معوزة في الجانب الآخر . ان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي للفرد في عدد كبير من البلدان النامية ، والعجز الباعث على القلق في موازين مدفوعاتها وعبء دينها الخارجى ، من الاثار الخطيرة بشكل خاص لأزمة النظام الاقتصادى الدولى الحالى . وفي مواجهة مثل هذه الحالة ، تجعل عدم كفاية التدابير المقترحة من غير المحتمل ، للأسف ، ان يحدث انتعاش في الاقتصاد العالمى على المدى الطويل أو المدى القصير ، أو أن نتمكن من التوصل الى ما نبتغي التوصل اليه من انشاء نظام اقتصادى دولى جديد ووضع استراتيجية انعاشية دولية لعقد الأمم المتحدة الانعاشى الثالث . ومع ذلك فلدينا أسباب كافية لتعزز التكافل الايجابى والنفيد بين الجميع ، فمن البديهي أن التقدم في البلدان النامية ، سيسهم في انتعاش الاقتصاد العالمى وازالة الاختلالات الهيكلية التي يتسم بها اليوم بشكل تدريجى .

ولا يمكن لأى بلد عضو في المجتمع الدولى أيا كانت قدرته الاقتصادية أن يظل غير مكترش للركود الذى لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية في حجم التجارة الدولية ، أو الانكماش الذى بات أكبر وأشد ضررا من الكساد الكبير الذى هز العالم فى الثلاثينات .

ان خطط التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصادى التي تنادى بها البلدان النامية لمواجهة التدهور المتواصل لاقتصادياتها لا يمكن أن تؤدى الى الاثار المرجوه المؤدية

للاستقرار بخير الدعم اللازم من المجتمع الدولي عامة ، وبغير العمل المناسب من جانب الآليات والأجهزة المختصة بتقديم التعاون والمساعدة من أجل التنمية .

ان جمهورية غينيا - بيساو ليست بمنأى عن الاثار الضارة للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تضيف عبئا جديدا الى الأعباء الثقيلة الموروثة من عهد السيطرة الاستعمارية ، ومن التقلبات الجوية التي تتعرض لها منطقتنا . وادراكا منا لضرورة مواجهة هذه الحالة باستراتيجية متسقة متسقة ، تعمل الآن على تحقيق أهداف أول خطة تنمية للسنوات الأربع وبرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي .

ان هذه الأهداف والتدابير التي اعتمدت من أجل تنفيذها ، معروفة لجميع شركائنا الاقتصاديين والذين نختتم هذه الفرصة لنكرر توجيه دعوة حكومتنا لهم للاشتراك في مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في بداية ١٩٨٤ .

ان حالة أقل البلدان نموا ، التي تعتبر جمهورية غينيا بيساو واحدة منها ، لم يطرأ عليها أى تحسن خلال الأعوام الماضية . وفي حالة لبعض تلك البلدان ، تدهورت الأوضاع بشكل مستمر .

ان ضرورة التصدي لظروف الفقر المدقع والوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان تلك البلدان من ناحية ، والسعي لايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والمالية من ناحية أخرى ، تطرح نفسها بحددة وتضع تلك البلدان في مواجهة مأزق لم يسبق له مثيل .

ان الأزمة المستحكمة التي يمر بها الآن التعاون المتعدد الأطراف ، واعتماد تدابير مؤقتة وجريئة صرف ، والحوافز الحماة التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو ضد واردات البلدان النامية ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل ، والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، وعدم إمكانية التيقن من امدادات الغذاء ، والانخفاض الملموس في المعونة الانمائية التفضيلية - اذا ما اقتصرنا على ذكر قلة قليلة للغاية من

تلك العوامل الهامة - تشكل جميعا عقبات في وجه معالجة الحالة التي باتت مستيئسة
فعلا في تلك البلدان .

وباعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية
والقرارات الخاصة بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد
ظهرت بشائر احتمالات انمائية تزد واعدة بمستقبل أفضل .

الا أنه ما يدعو للأسف أن نلاحظ اليوم عدم احراز أى تقدم ملموس نحو تطبيق تلك القرارات ، كما أن المفاوضات الشاملة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، والتي مازالت تمثل احدى أكثر المبادرات أهمية للمجتمع الدولي في مجال التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ، مازالت مدرجة بجدول الأعمال . وكما أكد مؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة الذى عقد في شهر اذار/مارس الماضي في نيودلهي ، ستعطي تلك المفاوضات بلا شك زخما جديدا لعطية التعاون المتعدد الأطراف في القطاعات الأساسية للاقتصاد العالمي ، كما ستساعد على تنفيذ التدابير المعتمدة ضمن اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية .

ومما يدعو للأسف ، أن الفرصة الممتازة التي اتاحتها الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لم تستغل لدفع الحوار بين الشمال والجنوب على وجه يسمح باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة احتياجات التنمية ومواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة .

لقد اتخذ المجتمع الدولي ، باعتماده اتفاقية قانون البحار ، خطوة حاسمة نحو تحقيق التناسق بين التطلعات المشتركة للبشرية الى السلم والتعاون ونضم صوتنا الى النداء الموجه بواسطة أعضاء منظمنا مناشدة جميع الدول بالتوقيع على ذلك الصك الهام والتصديق عليه .

ان الخطر الذى يتهدد العالم بحرب نووية ، وانتشار الأسلحة النووية بشكل لم يسبق له مثيل وتبديد الموارد الضخمة ، بشرية ومادية ومالية وتقنية ، على سباق تسلح غير انتاجي يتصف بالتبذير والاسراف ، كل ذلك يجعل من الضرورى اتخاذ تدابير لاعطاء قوة دافعة لتلك العملية التي ظلت متوقفة حتى الان ، مما يؤدي الى نزع السلاح بصورة عامة وكاملة وفي ظل رقابة دولية فعالة .

واستهدفا لذلك ، نشجع العمل على احوال الاتجاهات البناءة محل الاتجاهات السلبية والمتعجلة في قضايا نزع السلاح ، حتى يمكن أخذ مختلف الاقتراحات المقدمة في هذا المجال في الاعتبار بصورة موضوعية ، وهي اقتراحات تهدف أساسا الى الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

ويعتبر انشاء مناطق سلم في انحاء مختلفة من العالم ، طبقا للترتيبات التي
تقبلها بحرية تامة بلدان المنطقة المعنية ، تدبيرا هاما في مجال نزع السلاح . وفي هذا
الصدر ، نرحب بمبادرات المجتمع الدولي الرامية الى اعتبار بعض المناطق مثل المحيط
الهندي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والقارة الافريقية ، مناطق منزوعة السلاح وخالية
من الاسلحة النووية .

ومن هذا المنبر نرد صدى أصوات الشعوب المتعطشة الى الحرية والسلم
والعدل ، وندين بشدة الاجحاف الذي يسود العلاقات الدولية ، والقوى التي مازالت
التي مازالت تعارض القضاء على العلاقات القائمة على السيطرة والاستغلال والظلم
والتمييز العنصرى .

وفي الشرق الأوسط ، يواجه الشعب الفلسطيني انتهاك اسرائيل السافر الذي
لا يتورع لحقه المشروع في حياة كريمة متمتع بالرخاء . ان النظام الصهيوني في اسرائيل
يسعى بكافة الأساليب الممكنة الى تأكيد وتعزيز وجوده في الأراضي العربية المحتلة .
ومنذ ضم مرتفعات الجولان والضفة الغربية للأردن ومدينة القدس ، ظلت اسرائيل تناور
بصفة مستمرة لفرض ادارتها المدنية على الأراضي المحتلة وتغيير المعالم السياسية
والثقافية والدينية والسكانية والجغرافية لتلك المناطق .

ويتصدى الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد
له - لتلك الأعمال العدوانية بتصميم لا يحيد عن طريق نضالهِ العادل للحفاظ على مصالحه
الوطنية واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير
والاستقلال وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيها القومية وفقا لقرارات هذه
الجمعية العامة .

وبالاضافة الى ذلك فهناك أعمال عدوانية واستفزازات توجه يوميا ضد سيادة الشعب
اللبناني ، وبذلك تنتهك اسرائيل وتتحدى القواعد والقيم الأساسية للحضارة الانسانية ،
وكذلك أمن وسلامة أراضي ذلك البلد العربي .

(السيد كابرال دا المادا ،
غينيا - بيساوا)

وعند ما هاجمت اسرائيل عمدا المنشآت النووية العراقية ، لم تدل فحسب على ازدهارها المطلق لسيادة الشعوب الأخرى ، بل أيضا على انتهاكها بصورة واضحة للقواعد والأعراف الدولية بشأن الأمن والسلم الدوليين واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وتواصل قوى التقدم في الجنوب الأفريقي ، مواجهة الفصل العنصري والتمييز العنصري واستمرار الطغيان الاستعماري الذي يمارسه النظام العنصري لجنوب أفريقيا . ان الحالة التي لا يمكن القبول بها والتي تسببها سياسة القمع التي ينتهجها نظام بريتوريا ضد الشعب الناميبي ، واستمرار أعمال العنف وزعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة المستقلة - لا سيما أنغولا وموزامبيق وفي الآونة الأخيرة ليسوتو - تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة .

ان المناورات التسوية التي تهدف الى خلق الظروف المواتية لاستمرار السيطرة الاستعمارية على ذلك الاقليم الأفريقي - ناميبيا - وخاصة الرأي المتصف بالسخر الذي يجعل استقلال ناميبيا متوقفا على انسحاب القوات الدولية الكوبية من أنغولا ، لن تؤدي الى أكثر من تأخير تحرير ذلك الاقليم ، حيث أن التحرير نتيجة حتمية للنضال المشروع لشعب ناميبيا .

ان المشروعات الدستورية والسياسية المزعومة في إطار فكرة التسوية الداخلية التي تنادي بها جنوب أفريقيا بهدف ترسيخ الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ونهب ثرواتها الطبيعية بواسطة المصالح الأجنبية ، يمثل انتهاكا لا يحتمل لأحكام الميثاق وتكشف عن صلف وتعنت نظام الفصل العنصري .

ويشكل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد والسليم لتسوية سلمية ونهائية للمسألة الناميبية . ولذلك فاننا نناشد مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، والدول الأعضاء كافة ، وكذا المنظمات الدولية التي لا تنتمي الى منظومة الأمم المتحدة ، ألا تدخر وسعا في العمل على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ويواجه شعب الجنوب الافريقي تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، ببساطة
وتضحيات عظيمة الاعمال البشعة والمنظمة للقمع والتمييز العنصرى والتفرقة الموجهة ضد
الغالبية العظمى من سكان الجنوب الافريقي .

ان مسألة ناميبيا وموجة عدم الاستقرار والعنف التي تعصف بالجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، ترتبطان ارتباطا وثيقا بطبيعة نظام بريتوريا وسياستها اللانسانية التي تشكل الجوهر والاساس العميق للحالة السياسية التي لا تطاق ، السائدة في هذه المنطقة . ان شعب غينيا - بيساو يكرر تأييده الاخوى والثابت وغير المشروط للقضايا العادلة لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، وكذلك مساندته لاصرار دول خط المواجهة الذي لا يلين على الدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية ، لاسيما جمهورية أنغولا الشعبية التي فرض عليها ان تتحمل الجانب الاكبر من وطأة سياسة جنوب افريقيا الضارة ، بسبب ما تقدمه من تأييد غير مشروط لمعركة التحرير الوطني تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وفي مواجهة المصاعب الجسيمة التي يتحملها شعب أنغولا نتيجة لاحتلال جنوب افريقيا للجزء الجنوبي من اقليمه الوطني ، وتساعد الاعتداءات والمناورات التي تزعم الاستقرار والتي يرتكبها نظام الفصل العنصرى ، ناشد المجتمع الدولي ان يرد على ذلك بتقديم مساندة ملموسة ومساعدة فعلية معنوية ومادية ، استجابة لنداءات شعب انغولا للتضامن معه .

ان نضال شعب الصحراء الغربية من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير ، الذي وجد أسمى تعبير له في اعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، يستحق منا ايضا المساندة الكاملة . ان مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في العاصمة الاثيوبية في حزيران / يونيه الماضي ، قد سمح باحراز تقدم على طريق الحوار من أجل التوصل الى حل عادل سلمي ونهائي لهذه المسألة الشائكة التي تهدد السلم والاستقرار في شمال غربي افريقيا . وعليه ، فاننا نشهد بالحاح طرفي النزاع ، وهما مملكة المغرب وجبهة البوليساريو ، العمل بنية سلم خالصة من اجل التنفيذ الكامل لقرار مؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية .

ان الوضع المأسرى السائد في تشاد ، والمصير المؤلم لشعب هذا البلد الافريقي الذي هو منذ اكثر من عقدين ضحية لحرب ضروس تزيد من تفاقمها التدخلات الاجنبية المستمرة ، لهو مصدر قلق عميق لنا . ولا يمكن القضاء نهائيا على التوترات والانعقسات ومظاهر عدم الاستقرار التي تمزق هذا البلد ، الا عن طريق الاحترام التام لاستقلاله الوطني وسلامته الإقليمية . ونحن نشجع على البدء فورا في مفاوضات بناءة بين مختلف الفئات بهدف ايجاد حل سلمي للخلافات الداخلية للتوصل الى وقف فوري وفعال لكل الاعمال العدوانية والعطيات العسكرية والى تحقيق الانسحاب العاجل لجميع القوات الاجنبية من تشاد ، وبالتالي ضمان قيام سلم دائم هناك . اننا نعرب عن أملنا الصادق في ايجاد تسوية نهائية للمشكلات الإقليمية المتعلقة ، التي تمس فيما تمس ، جزيرة مايوت القمرية ، وجزر غلوربوس ، وغوان دى نونا ، وبيرويا ، وباساس دا انديا التابعة للجمهورية المباشية ، وأرخبيل شاجوس بما في ذلك ديبوغارسيا التي تدخل تحت سيادة موريشيوس .

ونعرب ايضا عن تضامننا الاغوى الدائم مع نضال شعب تيمور الشرقية الشقيق تحت قيادة " فريتيلين " من اجل استعادة حقوقه الوطنية وتحرره من القمع والقبض الاندونيسيين . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلادى اقتراح الامين العام الذى أقرته الجمعية العامة لادراج مسألة تيمور الشرقية في جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

ونحن نؤيد من ناحية اخرى ، الجهود المشروعة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاعادة توحيد الوطن الكورى سلميا وبدون تدخل اجنبي . ان الوضع المثير للقلق الذى يسود منطقتي جنوب شرقي وجنوب غربي آسيا ينذر بعواقب وخيمة على السلم والاستقرار في هاتين المنطقتين ، وفي رأينا انه لا يمكن معالجة الوضع الا من خلال حلول سياسية شاملة على أساس الحوار والتفاوض

بمشاركة جميع الاطراف المعنية واحترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الاقليمية وحققها في تقرير مصيرها .

ان النزاع بين ايران والحراق يمثل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي .

ان الاثار الخطيرة المترتبة على هذه الحرب على طرفي النزاع وعلى المنطقة تؤكد الحكمة وراء مبدأ الميثاق الذي ينص على عدم جواز تسوية النزاعات الدولية باستخدام القوة . ان المصلحة العليا للشعبين الشقيقتين في بلدين عضوين في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، تقتضي وضع نهاية لهذه الحرب التي تدور بين الاشقاء ، واتخاذ التدابير الكفيلة بايجاد تسوية سريعة لهذه المسألة عن طريق المفاوضات .

واننا اذ نحبي الجهود المكثفة التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة من اجل استمرار الحوار بين الطائفتين في جمهورية قبرص ، لا يسعنا الا ان نعرب عن قلقنا ازاء احتلال جزء من اراضي هذه الدولة المستقلة . ونحن نأمل في ايجاد حل عادل ونهائي لهذه المشكلة بما يتفق مع القرارات ذات الصلة لمنظمة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، حل يصون سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدةها وطابعها غير المنحاز ، ويساعد على عودة اللاجئين القبارصة الى ديارهم .

ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يبقى جامدا ازاء التوترات التي مازالت سائدة في امريكا اللاتينية والكاريببي . ان الازمة الخطيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصف بلدان هذه المنطقة والتي ترجع جزئيا الى وجود هياكل تقليدية لانظمة حكم قمعية ، وهياكل اقتصادية غير ملائمة تسبب البؤس وتحبذ الظلم الاجتماعي تزداد تفاقمًا باستمرار نتيجة للتدخلات المستمرة من الخارج . ولمواجهة هذا الوضع ، لا بد من تمكين هذه الدول من ان تحل مشكلاتها الداخلية باستقلال كامل ، وان تحمّل على خلق الظروف الملائمة لقرار السلم ، وتحقيق التنمية والرفاهية

لشعبها وشعوب المنطقة ككل . وفي هذا الصدد ، نكرر تضامننا القوي مع نضال شعوب المنطقة من اجل بناء مجتمعات ديمقراطية وتقدمية ، ونعيد الجهد المستوي تبذلها بصفة خاصة كل من كوت ديفوار ونيكاراغوا لصيانة انجازات ثورتيهما واستقلالهما الوطني ، وحققهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحرية .

وعلاوة على ذلك ، تعرب غينيا بيساو عن تأييدها لعمل مجموعة كونتاد ورا السدى
 يهدف الى ايجاد حل سياسي شامل ودائم للمشكلات التي تواجه شعوب تلك المنطقة .
 تفصح مناقشاتنا عما يساور أعضاء المجتمع الدولي من قلق ازاء الحالة العالمية التي
 أصبحت اليوم أكثر تعقيدا من أى وقت مضى وامتت تتطلب منا بذل جهود متجددة لدرسم
 من جديد احداثياتها التي أسست باعثة على الاكتئاب .
 وكما نفعل كل سنة ، فاننا نتناول أعظم مشكلات الحياة الدولية حساسية ، وكما هو
 الحال في كل سنة ، سوف تظهر دائما اختلافات في الرأى عند تحليل تلك المشكلات -
 وهي تباينات في الرأى سوف تنعكس بدورها على طبيعة الحلول المقترحة .
 ومع ذلك ، فان هذا لا يمنعنا بأى حال من الأحوال من أن نكون متفائلين بالنسبة
 للنتائج الختامية التي نتوخاها لجهودنا من أجل بناء عالم خال من التهديدات والنزاعات
 والفقر والاضطراب .
 ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، فان اسهام كل منا والارادة السياسية التي ننفذ
 بها قراراتنا سيكونان عاملين حاسمين بغض النظر عن القوة الاقتصادية أو العسكرية لأى
 من بلداننا .
 بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية غينيا بيساو أود ان أنقل لرئيس الدورة الثامنة
 والثلاثين للجمعية العامة تمنياتنا بنجاح أعمالها ونكرر له عزمنا القوى على أن نبذل ، مع
 بقية أعضاء المجتمع الدولي ، جهودا لا تكل من أجل تحقيق أهداف السلم والعدالة
 والتقدم الاجتماعي التي تعتزبها البشرية جمعاء .
 السيد سالي (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :
 أود في البداية أن أعبر عن أمل شعب جمهورية افريقيا الوسطى وحكومتها ورئيسها ،
 الجنرال اندرى كولينغبا ، بأن تسهم الدورة الحالية للجمعية العامة للام المتحدة
 اسهاما قيما في تعزيز منظمنا ودعم فعاليتها دفاعا عن المثل العليا للسلم والأمن والتقدم .
 ويشرفني أيضا ان أهنيء السيد خورخي ايويكا على انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة
 والثلاثين للجمعية العامة للام المتحدة .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيي الجهود القيمة التي بذلها سلفه ، السيد
ايمرى هولاي خلال فترة ولايته .
وأود بصفة خاصة أن أكرر دعم بلادى للسيد الأمين العام ، السيد خافيير بيريز
دي كوييار .

ان الصفات التي تميز كلا من هولاي والأشخاص وتفانيهم الكامل في خدمة قضية
المنظمة تشجيع الطمأنينة والأمن في نفوسنا لأنها تجرز في عالم يتسم بالاضطراب والقلق .
وأخيرا ، يهنئ وفدى سان كريستوفر ونيفيس لحصولها على الاستقلال ويرحسب
بحرارة بانضمامها الى الأمم المتحدة .

من أجل أن تخلق الأمم المتحدة ظروفًا معينة تجعل هذا القرن أكثر سعادة ،
وضعت منذ انشائها سلسلة من العهود الدولية الهامة بشأن حقوق الانسان . ويعتبر
الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي نحتفل بذكراه الخامسة والثلاثين هذه السنة ،
أعظم الصكوك مكانة بالنظر الى تأثيره على الحياة السياسية والدستورية للدول . وقصد
وفرت العهود والاتفاقيات والصكوك الأخرى ، التي استكملت بعد ذلك هذا الاعلان التأكيد
على الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، للمجتمع الدولي
اطارا قانونيا ملائما تمام الملائمة لقيام عالم تتحقق فيه الطموحات النبيلة ويستمر فيه الأمل .
يجب أن تستهدف الطاقات التي تبذلها لتعزيز وتأكيد حقوق الانسان حسي
يستطيع الانسان ، بمفرده او جماعيا ، في حرية وكرامة ، أن يزدهر ماديا وعقليا واجتماعيا
واقتصاديا دون اى تمييز .

ورغم ذلك ، هناك هجمات عديدة تهدد هذه الحقوق وحدت منها سواء فسي
داخل دولنا أو فيما بينها .

ولم يسفر الانضمام الى هذه العهود على الصعيد العالمي عن أى تقدم مشجع
للحرية والكرامة وأمن الانسان ، ولكن هناك تقدم في مجال صياغتها وتفسيرها والمعانسي
المحددة التي تكمن وراءها .

ان حرية وكرامة الانسان ليستا ببساطة موضوعا نشددق به ونتحدث عن القيم المقدسة والنبيلة التي تكمن فيها .

انها تعني أيضا أن كل بلد من بلداننا يجب أن يسيطر على امكاناته المادية الرئسية وموارده الثقافية وثرواته الاقتصادية . في الواقع ، أى قيمة الحرية والكرامة تحسنت وطأة الفقر والحرمان ؟ ان تأكل الحرية والكرامة ليس الا نتيجة لتلك الشرور التي سادت في ظل مظالم النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن الذي ينم عن عدم الاكتراث والا احتقار وعدم التسامح والعنف .

ولهذا فان جمهورية افريقيا الوسطى التي لا تزال مبادئ ومثل عدم الانحياز عصب سياستها الخارجية تعتبر أن حالة العالم لا يمكن أن تتحسن الا اذا عطلت كل دولة على اكتساب حبا جارتها الأخرى واجتهدت في أن تزرع في نفس الوقت بذور السخاء والتضامن للحرية والأمن والتنمية .

ان جمهورية افريقيا الوسطى من جانبها قد أدجت تشريعها الداخلي الأحكام الرئسية التي وردت في العهد الدولية التي تضمن حقوق الانسان الأساسية . وقصدت أجرت اتصالات مع مختلف الهيئات الدولية المكلفة بتنفيذ ما ورد فيها .

وهذا ، فانه رغم التركة المثقلة نتيجة للتاريخ العاصف المضطرب الذي استمر ٤٤ عاما في الماضي بدأت اللجنة الوطنية لاعادة التعمير الوطني بتركيز جهودها لتحقيق كل تقدم يطلبه شعب جمهورية افريقيا الوسطى ، محققة آمالا جديدة ومشعلة لهيب الايمان الذي سوف يمكن الشعب من ان يقدر بصورة أفضل أبعاد وأهوال الكابوس الذي تغلسب عليه وخرج منه .

يجب ان يكون هناك أيضا سخاء وتضامن بين الدول من أجل تعزيز الحرية والكرامة في جميع أنحاء العالم .

وغير شك ، اذا ما جعلت الدول من هذا المثل الاعلى مطلبها ، فمن المؤكد أن الظروف الحالية المحيطة بالعلاقات الدولية سوف تعدل الى حد كبير لصالح احترام سيادة الدول وطموحات الشعوب التي مازالت تناضل من أجل تحريرها السياسي .

ان الدورة الحالية تعقد في وقت تقطع فيه بعض المفاوضات ، او توضع موضع التوقف في طريق مسدود ، وهو ما يقوى الشعور الذى اعرب كثيرون عنه صراحة بان منظمنا عاجزة عن تسوية النزاعات ، ويدعم الاعتقاد بان العلاقات الدولية قائمة على الاستهانة بكل القيم .

ومع ذلك ، فان جمهورية افريقيا الوسطى مقتنعة بان منظمة الامم المتحدة لا تزال تمثل الاطار الاكثر فعالية لتسوية تلك المسائل التي تتعلق بالمبادئ والمثل العليا العالمية .

ان منظمنا - كما اظهرت في ظروف عديدة - قادرة تمام القدرة على القيام بمهمة تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع الدولي ، ما دام كل عضو من اعضائها يقبل ان يعطى ويتصرف وفقا لما كرسه منظمنا نفسها للقيام به .

وفي هذا السياق ، فان الاوضاع السائدة في بعض اجزاء العالم ، وبصفة خاصة في افريقيا ، والشرق الاوسط ، واسيا وامريكا ، يجب ان تظل تحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي .

انه لا مراً ليطاق ان تظل ناميبيا محرومة من حقها في الحرية وتقرير المصير ، لا لشيء الا لان تلك رغبة احدى الدول المسرفة في الاعتداد بالنفس السادرة في تحديها لمنظمنا . وتعد جمهورية افريقيا الوسطى واحدة من تلك البلدان التي شعرت في نهاية المؤتمر الدولي لتأييد شعب ناميبيا - الذى عقد في نيسان / ابريل الماضي ببباريس ، بأن المقررات التي اعتمدت انذاك يجب الا تظل حبرا على ورق .

يتعين على الدول الاعضاء في منظمنا ان تسهم بصورة نشطة في تنفيذ تلك القرارات حتى لا تستخدم ناميبيا بعد اليوم ذريعة لاعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول الاخرى في المنطقة . فيجب ان تحصل ناميبيا على الاستقلال فورا دون اى شرط مسبق بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وفقا للقرارات ذات الصلة للامم المتحدة .

ولا يسعنا الا أن نندد بالتعنت الذي اظهرته سلطات جنوب افريقيا ، بمحاولاتها الرامية الى ادامة نظام الفصل العنصرى البشع ، ولجوتها الى عمليات الاعدام المعجل الوحشية التي هز اخرها العالم باسره . فلنأمل في ان تعزز هذه الجرائم الايمان القوى لدى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في ان ينتزعا في النهاية حريتهما ويستعيدا كرامتهما التي انتهكت .

ان هذا المطلب ذاته للحرية والكرامة ، هو الذى سيمكن شعوب الصحراء الغربية من ان تختار مستقبلها ، ويؤدى الى المصالحة بين الدول في ذلك الجزء من افريقيا ، وهذا بلاشك سيساعد على التوصل الى السلم في ذلك الجزء من العالم ، وهو جزء حساس للغاية بالنسبة لمصير القارة الافريقية . هذا هو المعنى الكامن في المبادرات الحريئة ، التي اتخذها مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في حمزيران / يونيه الماضى .

وبالقرب من جمهورية افريقيا الوسطى ، لا يزال شعب تشاد العظيم يعيش - لاكثر من عقد - مآسة تهدد اثارها الخطيرة استقرار وسط افريقيا فقد عانت تشاد معاناة لا توصف من جراء التدخل الذى لا يطاق في شؤونها الداخلية . ونحن نطالب بالوقف الفورى لذلك التدخل وتلك الاعتداءات . وجمهورية افريقيا الوسطى - ايماننا منها - بالمبادئ الرئيسية التي تحدد العلاقات الدولية - تؤيد الحكومة الشرعية لتشاد في جهودها للدفاع عن سلامتها الاقليمية ، وتندد بالعمل العدواني الذى يقوض سلطة الدولة والوحدة الوطنية .

ونتيجة لذلك ، تكرر بلادى نفسها لآى عمل قد تطيه الظروف ، لاحباط الجهود المخجلة الرامية الى تقويض سيادة تشاد ، وشرعية حكومتها .

هذا هو السباق الذى يجب ان تقيم فيه المساعدة السخية التي تمنح لشعب تشاد من جانب اصدقائه بمجرد طلبها وترحب جمهورية افريقيا الوسطى بهذا الموقف ، الذى قد يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية لتشاد والسلم في هذه المنطقة دون الاقليمية .

ان الشعب الفلسطيني المحروم من حقه في الحرية والكرامة يجوب في الارض بلا وطن ، ونحن جميعا ندين ذلك لكننا ظللنا عاجزين عن القيام بأى شيء حياله على مر ثلاثين سنة الماضية . فهذا الشعب الموحد خلف منظمة التحرير الفلسطينية ما زال يائسا حتى الآن ، وقد هزته الازمة الخطيرة للهوية التي سببها له اعداؤه . والآن يستخدم هذا الشعب كمبرر لتمزيق لبنان وتخويف الدول الاخرى في المنطقة . ولا يمكن القضاء نهائيا على شعور هذا الشعب بالاحباط والمرارة ما لم يتمكن المجتمع الدولي في النهاية من ان يكفل تنفيذ القرارات ذات الصلة للامم المتحدة ، التي تعترف بحقه - وكذلك بحق اسرائيل - في الوجود الحر المضمون ذى السيادة .

ولا يكاد الوضع يكون افضل في بقية انحاء العالم .

ويتعين على الدول ان تتفق على اجراء محدد لضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن مسالة كمبوتشيا الديمقراطية . فمن غير المقبول ان تحتل بعض الدول في ايامنا هذه اراضي الاخرين ، دون اعتبار لحريتهم وكرامتهم وسيادتهم . ولا بد أن تعاد لكمبوتشيا ولافغانستان حقوقهما الوطنية المسلوبة .

لقد اصبحت شبه جزيرة كوريا سببا خطيرا لاثارة القلق المتزايد نظرا لما تشمله من تهديد للسلم . وتعتقد جمهورية افريقيا الوسطى ان هناك حاجة ملحة لجعل هذا الوتر الحساس منطقة سلم . حينئذ فقط يستطيع الطرفان المعنيان ان يستفيدا استفادة فعالة من البيان المشترك للشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، والذي يعتبر اساسا صالحا لحوار حر من شأنه ان يؤدي الى اعادة توحيد سلمي للشعب الكوري بمنجاة من اى تدخل خارجي .

والحالة في امريكا الوسطى ليست بأقل مدعاة للقلق ، ولهذا تناشد جمهورية افريقيا الوسطى الاطراف المعنية ان تبدي الارادة السياسية لتخفيف حدة التوتر - عن طريق المفاوضات - وتعيد السلم الى ذلك الجزء من العالم .

ان كان صحيحا انه يتعين على الدول ان تنمي التضامن والتعامل بسخاء فيما بينها من اجل تعزيز الحرية والكرامة ، فانه يصدق بنفس القدر ان هذه المثل العليا ذاتها يجب ان تكون الوسائل التي تستخدم لمحاربة تلك العناصر التي تشجع انعدام الامن بل ويمكن ان تفضي الى اشتعال حريق مدمر في هذا العالم .

ان ما حدث لطائرة الركاب المدنية ، وأدى الى ضحايا من الابرياء عمل ليس له ما يبرره في نظرنا ، فضلا عن انه مناف لقواعد الطيران المدني الدولي ، ومثل هذه الاعمال البشعة انما توضح بجلاء الرغبة الخفية لخلق التوتر والانشقاق ، وارتكاب الجرائم ضد الشعوب التي تتطلع الى الوحدة والسلم . وهي تذكرنا بالطابع الهش للسلم ، وضرورة العمل على محاربة العوامل التي تشكل اساس الصراعات .

ان انتشار اسلحة الدمار الشامل الممعة في التطور ، ليس من شأنه ان يهيئ مناخا مواتيا لتعزيز قضية الحرية والكرامة في العالم .

ان جمهورية افريقيا الوسطى اذ تدين وصول المفاوضات الخاصة بنزع السلاح الى طريق مسدود ، فانها تعرب عن الامل في ان ينخرط اعضاء المجتمع الدولي في عمل متضافر ودؤوب للحد من سباق التسلح بل ايقافه ، وللتمكن من تحقيق نزع السلاح عام وكامل يمكن التحقق منه ، وتحويل الجهود والموارد المحررة نتيجة لذلك الى عملية التنمية ومن هنا سينجم نوع اخر من التضامن والتعامل بسخاء بالنسبة للتنمية ، مما يحمي البشرية من الافات التي تعاني منها حاليا .

ان التضامن والسخاء فيما يتعلق بالتنمية اساسيان ، لانهما وحدهما اللذان يمكن ان يجعلنا من نهاية هذا القرن وقتا اسعد اوبالاقل اقل قسوة وكابة . وهذا النوع من التضامن والسخاء محدد في الفلسفة التي يسترشد بها رئيس د ولتنا ورئيس اللجنة العسكرية للانعاش الوطني الجنرال اندريه كولينغبا ، في عمله الذي لم يتوقف طيلة العامين الماضيين ، للتوصل الى اعادة بناء جمهورية افريقيا الوسطى وتنميتها .

وبالنظر الى العبء الثقيل الملقى على عاتق رئيس الدولة في جمهورية افريقيا الوسطى اقترح ، في معرض تشديده بصورة خاصة على الجهد المبذول على الصعيد الوطني ، على شعب جمهورية افريقيا الوسطى تعاقدًا يبنني على التضامن المقترن بتضحيات كبرى من أجل تنمية القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . واعطيت الأولوية في ذلك بطبيعة الحال للزراعة ، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

ويرى وفد بلادى أن مثل هذا النوع من التضامن والسخاء على الصعيد الوطني يمكن نقله الى الصعيد الدولى اذا كنا نرغب حقا في التصدى للأزمة الاقتصادية التي لا ينجو منها بلد من البلدان اليوم . ان يجب على الدول ، بدافع من التضامن ، أن تساعدا بعضها البعض باحتواء آثار هذه الأزمة التي تتخذ أسما كثيرة منها التضخم وارتفاع أسعار الفائدة مع ما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة الى عبء الدين وتقييد بل ورفض اتاحة الوصول الى الأسواق أو رأس المال ، والانخفاض الذى لم يسبق له مثيل فسي أسعار المواد الخام ونضوب مصادر التمويل المتعددة الأطراف ، كل ذلك الى جانب صعوبة الوصول الى التكنولوجيا وعجز النظام المالى والنقدى الدولى الراهن عن التكيف للظروف المتغيرة .

ان ثلثي الجنس البشرى ، وأساسا أقل البلدان نموا وقبل كل شيء الدول غير الساحلية كجمهورية افريقيا الوسطى ، التي عوقبت عقابا شديدا ، راودتها آمال مشروعة في نتائج مؤتمر قمة وليماز بورغ للبلدان الصناعية ، والدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت مؤخرا في بلغراد . ومن دواعي الأسف انه لا بد أن نذكر أن نتائج هذين الاجتماعين قصرت كثيرا دون تحقيق التوقعات .

وإذا كان علينا أن ننتظر حدوث الانتعاش الاقتصادى واتخاذ شكل محدد فى بلدان الشمال قبل ايلاء الاهتمام لوضع بلدان الجنوب ، فما الذى سيحدث لبلدان الجنوب هذه والأزمة تبدو - بشكل متزايد - أزمة باقية مستديمة لا مجرد أزمة عابرة وموقوتة ؟ يجب أن يكون واضحا لدى الجميع أن ما ينطوى عليه الأمر هو أساسا الهياكل التي تقوم

عليها العلاقات الاقتصادية الدولية في آيامنا هذه ، ان لم يعد بوسع هذه الهياكل أن تدعم المبادلات الاقتصادية فيما بين الدول . لذا لا بدّ من تعدلها . بيد أن هذا الأمر يفترض مسبقا وجود تلاق في الآراء .

ان الفشل الذي منيت به دورة الأونكتاد السادسة التي كان ينبغي أن توفر لنا فرصة أخرى لحياء الحوار بين الشمال والجنوب يكشف بوضوح عن رفض بلدان الشمال الانضمام الى تلاقى الآراء هذا .

ان هذا الرفض لن يؤدي الا الى اطالة أمد الأزمة . كذلك لا يمكن للمجتمع الدولي ان يظل قانعا لفترة طويلة بحوار قائم على أزمة ترمي مختلف المقترحات المطروحة لحلها الى تناول الحالة في بلدان بعينها ، ولا يمكنه القبول بمفاوضات قائمة على اساس قطاعي . وبما أن الأزمة عالمية لا بدّ من ايجاد حل عالمي لها . ولا يمكن اخراج الحوار بين الشمال والجنوب من هذا المأزق والانتقال به الى مرحلة جديدة على طريق التعاون الدولي الحقيقي القائم على العدل والانصاف الا عن طريق المفاوضات العالمية الشاملة .

اننا لانزال نعاني من صدمة عفيفة سببها فشل دورة الأونكتاد السادسة ، غير أننا نأمل في أن تدرك بلدان الشمال أن اعتماد تدابير طارئة لمعالجة أشد مشاكل البلدان النامية خطورة هو المطلب الأكثر إلحاحا . وسيكون ذلك بمثابة بادرة تنم عن تضامن فعال ، فيه صالح الجنس البشري .

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون أن أتقدم بأخلص آيات الشكر من جمهورية افريقيا الوسطى حكومة وشعبا الى الأمين العام للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية داخل وخارج أسرة الأمم المتحدة والدول المساهمة على الاستجابة للنداء الذي أكدته الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة من أجل إعادة بناء جمهورية افريقيا الوسطى والانتعاش والتنمية الاقتصادية فيها . ان الكوارث التي حلت مؤخرا ببلادى قد أثرت على الاقتصاد وعلى الوفاء ببرنامج المساعدة الجارى تنفيذه . وللحد من الآثار الضارة لذلك ، فقد نبهنا المجتمع الدولي في حينه وطلبنا اتخاذ الاجراءات العاجلة .

ان جمهورية افريقيا الوسطى تعرب عن امتنانها لهذه الجمعية للاهتمام الذي أبدته ونأمل في أن تتم تعبئة الجهود وزيادة المساعدة المقدمة اليها . وبهذه الروح سوف نقترح في اللجنة الثانية مواصلة هذا التصميم املين في الحصول على دعم اوسع من البلدان الاعضاء .

ان منظمنا تحاول جاهدة في عالم دائم التغيير أن تؤمن أن تظل مبادئها ، ومبادئها وحدها هي التي تحكم العلاقات الدولية . وتلك مهمة صعبة عندما نأخذ في الاعتبار الأوضاع الحقيقية . بيد أنها تستحق منا المتابعة والدعم . وينبغي للأمم المتحدة ، التي كانت وليدة الارادة السياسية التي تعاني الآن من وطأة الثقل السياسي للدول الأعضاء فيها ، أن تكون قادرة على الاعتماد على تلك الدول من أجل تحقيق النجاح فيما تتخذه من اجراءات .

وعليه فان من الواضح أن حالة العالم لا يمكن أن تكون الا كما تريده الدول لها . فان ارادات الدول ، بات عالمنا خلوا من التوترات وعلاقات السيطرة ، وعالما تشترك فيه الدول المنتظمة ضمن اطار شبيه بالأمم المتحدة في عمل متضافر وموحد وسخي بغية الدفاع عن قيم معينة كالحرية والتنمية والرخاء والسلم .

ان هذا ممكن وباستطاعتنا تحقيقه ، ان اردنا . ومثلما تم التحالف للاحاق الهزيمة بالفاشية ابان الحرب العالمية الثانية ، يمكن أيضا ايجاد تحالف يهدف الى تكيف العلاقات العالمية لتتماشى مع الشكل الجديد للعالم .

وهذا في الحقيقة هو ما يتوقعه اليوم ثلثا الجنس البشري في المجتمع الدولي المتحد في الأمم المتحدة والذي عليه تلبية تلك الآمال . وبهذه الطريقة ستفتتح افاق جديدة نحو جعل هذا القرن قرنا أسعد وأكثر نعما للمرأة كي يعيش فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الإسلامية الذي طلب الكلمة ممارسة لحقه في الرد ، أود أن أذكر أن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ بمدة عشر

دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية . ويجب أن يلقبها الممثلون من مقاعدهم .

السيد لطيفي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تطرق وزير خارجية الأردن في خطابه أمام الجمعية العامة الى بعض القضايا المتعلقة بالحرب المفروضة علينا وهي نقاط تتطلب بعض التوضيح من جانب وفد بلادى .

عندما كان جيش العدوان والاحتلال المنتصر يشق طريقه داخل أراضي وطني - جمهورية ايران الاسلامية - متغلغلا في بعض المناطق لمسافة وصلت . . . ١ كيلومتر ، كان العديد من العملاء الامبرياليين في المنطقة يساعد المعتدى سيكولوجيا وماديا بصورة عامة . وكان الأردن اول من أرسل قواته الطموحة لدعم المعتدى ، بل لقد رأينا وجه الملك حسين ، ملك الأردن ، على شاشة التلفزيون عندما جاء ليستعرض جنوده الموجودين داخل وطني لمدهم بالتشجيع النفسي ، وقد أضحو البعض منهم الان داخل معتقلات أسرى الحرب لدينا ، وقد قام جلالة العاهل الاردني الملك حسين اثناء ذلك بضغط زناد مدفع كان موجهها نحو الاحياء المدنية والمدارس والمستشفيات في منطقة ، ديزفول . أما الآن وبعد أن دحر المعتدون يخرج علينا وزير خارجية ذلك الملك في هذه الجمعية ببيان يؤيد فيه السلم ويدعم مزاعم لا أساس لها تتعلق بتدابير عراقية من أجل السلم .

ان ذلك ليس رياءً فحسب بل هو اسفاف بالغ . ان السلطات الاردنية التي قامت رسمياً بوضع تسهيلات المرفئية تحت تصرف المجرم البعثي العراقي لا بد وأنها تزدرى تماماً باعضاء هذه الجمعية . وليس من الانصاف محاولة خداع العالم كله بهذه الصورة المفرطة في التبسيط .

ان وزير خارجيتي اعطى اجابات صريحة على كل الادعاءات والملاحظات التي ابدتها بغير داع سعادة وزير خارجية الاردن . ان المشكلة هي أن كلمة الاردن قد كتبت قبل ان يدلي وزير خارجيتي بخطابه بزمناً ، فما كان من وزير خارجية الاردن الذي لم يستطع تعديل كلمته في ضوء ذلك ، الا ان قرأ ما كتب له دون أن يدرك أن بعض النقاط اصبحت غير واردة . ولذلك احيل وزير خارجية الملك حسين الى كلمتنا امام هذه الجمعية العامة يوم الجمعة ٣٠ ايلول / سبتمبر

١٩٨٣ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٠